الخميس 28 ذو الحجة 1432 - العدد 8263
Thursday 24th - November 2011 - No.8263
www.alayam.com

اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق
Bahrain Independent Commission of Inquiry

الأيام ALAYAM
ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً
ويأتيك بالأخبار من لم تزود

يـوم الصفحة الجديدة في تاريخنا

نص تقرير
اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق كاملاً على موقع الأيام الإلكتروني
www.alayam.com

تسلّم تقرير «تقصي الحقائق» وأمر بتشكيل لجنة لدراسة نتائجه.. الملك:

لن نتسامح مع سوء معاملة السجناء والمسؤولين عرضة للمحاسبة والاستبدال

امر صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى بتشكيل فريق عمل من أعضاء الحكومة لدراسة تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصى الحقائق ونتائج تحقيقها بعناية وتبصر حيث سيقوم هذا الفريق بتقديم وبصورة عاجلة استجابات جادة لتوصيات اللجنة.

وقال عاهل البلاد المفدى في كلمة سامية تفضل بها لدى تسلم جلالته التقرير النهائي للجنة ان مملكة البحرين ستستفيد مما قدمته اللجنة من توصيات مؤكدا جلالته أن التقرير يمنح البحرين فرصة تاريخية للتعامل مع أهم المسائل وأشدها إلحاحاً.

وشدد جلالته على ان المسؤولين الذين لم يقوموا بواجبهم سيكونون عرضة للمحاسبة والاستبدال كما سنضع وننفذ الإصلاحات التي سترضي كافة أطياف المجتمع البحريني موضحا جلالته ان ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق التوافق الوطني ومعالجة الشروخ التي أصابت المجتمع ولضمان عدم العودة إلى الممارسات المرفوضة بعد انتهاء عمل اللجنة.

واعلن جلالته في كلمته ان مملكة البحرين قررت إشراك المنظمات الدولية المختصة والأشخاص البارزين لمساندة أجهزتها الأمنية ومسؤوليها لتحسين إجراءاتهم.

■ سننفّذ الإصلاحات التي ترضي كافة أطياف المجتمع البحريني
■ عاقدون العزم على ضمان عدم تكرار الأحداث المؤلمة وسنتعلم منها الدروس

جلالته يدعو الدول العربية لإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان

إشراك المنظمات الدولية المختصة لمساندة الأجهزة الأمنية وتحسين إجراءاتها

محاسبة المسؤولين وتنفيذ الإصلاحات الطريق الوحيد لتحقيق التوافق الوطني

التقرير يمنحنا فرصة تاريخية للتعامل مع أهم المسائل وأشدها إلحاحاً

واكد جلالته ان المملكة عاقدة العزم على ضمان عدم تكرار الأحداث المؤلمة التي مرت بها وستتعلم منها الدروس والعبر بما يعينها ويحفزها للتغيير والتطوير الايجابي.

كما اكد جلالته انه يتوجب إصلاح القوانين لتتماشى مع المعايير الدولية تلك التي تلتزم بها مملكة البحرين حسب الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها، مشيرا جلالته الى انه حتى قبل استلام التقرير فقد بادرت البحرين بتقديم مقترحاتها لتعديل قوانينها لتوفير حماية أكبر للحق الأصيل في حرية التعبير وتوسيع مفهوم التعذيب لضمان تغطية قوانينها الجنائية لجميع أنواع سوء المعاملة حتى تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كما تم النظر في مسائل الخطوات والإجراءات القانونية في المحاكمات الجنائية.

وتوجه جلالته بالشكر إلى رجال القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية الذين أعادوا الأمن والاستقرار في وجه أعمال العنف والاستفزاز كما اعرب عن شكره للأشقاء في دول مجلس التعاون لمساهمتهم في حماية المنشآت الحيوية من خلال قوات درع الجزيرة دون التعرض للمواطنين.

وإلى الشعب البحريني الأصيل الذي وقف في وجه العنف والانقسام الطائفي.

واعرب جلالته عن تعاطفه مع جميع من طالب وبكل أمانة وسلم بالإصلاح ضمن مجتمع تعددي تُحترم فيه حقوق الجميع. وليس مع الذين يحاولون فرض نظام شمولي.

واهاب جلالته بالجميع أن يراجعوا أنفسهم وأن يعالجوا أخطاءهم، وأن يقوموا بدورهم الوطني المطلوب في إعادة اللحمة الوطنية ضمن مجتمع متسامح، حيث أن هدفنا الأسمى بعد مرضاة الله عز وجل هو نشر التآخي والوئام والتسامح بين جميع أبناء شعب البحرين العزيز في بيئة مجتمع تعددي متماسك ومزدهر مجتمع يضمن سيادة القانون وحقوق الجميع مجتمع يوفر الفرص لجميع أبنائه ويشيع الطمأنينة في نفوس الجميع.

واعرب عاهل البلاد المفدى عن اسفه العميق للهجمة الاعلامية الشرسة في القنوات الإعلامية الرسمية الإيرانية التى تحرّض أبناء البحرين على التخريب وارتكاب أعمال العنف مما أسهم في إذكاء نار الطائفية.

ووصف جلالته ذلك بانه تدخل سافر لا يحتمل في شؤون البحرين الداخلية أدى إلى معاناة كبيرة للشعب والوطن موضحا فى هذا الصدد ان حكومة البحرين ليست في وضع يمكنها من تقديم أدلة على الصلات بين إيران وأحداث معينة في المملكة هذا العام.

واكد ان هذه الهجمة الإعلامية وهي حقيقة موضوعية يلاحظها كل من يفهم اللغة العربية تشكل تحديا مباشرا ليس فقط لاستقرار وسيادة البحرين فحسب بل تهديداً لأمن واستقرار كافة دول مجلس التعاون معربا جلالته عن امله ان تعيد القيادة الإيرانية النظر في مواقفها بترك السياسات التي تؤدي إلى العداء والفرقة.

واهاب جلالته بالدول العربية الشقيقة أن تمضي قدماً وبكل عزم لإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان تأخذ مكانتها الحقيقية على الساحة الدولية مؤكدا ان مملكة البحرين تتحمل مسؤولياتها الدولية بكل أمانة بل وتبادر في المشاركة في العمل الجماعي الدولي بتوفير كافة التسهيلات للمنظمات الدولية.

■ حكومتنا ليست في وضع يمكِّنها من تقديم أدلة على صلة إيران بأحداث المملكة
■ الهجمة الإعلامية الإيرانية حقيقة موضوعية يلاحظها كل من يفهم اللغة العربية

وفيما يلي نص الكلمة السامية التي تفضل بها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى خلال تسلم جلالته تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق:

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السمو والمعالي والسعادة..

الأخ البروفسور محمود شريف بسيوني رئيس اللجنة

..

السادة أعضاء اللجنة ..

أيها الأخوة والأخوات ..

ضيوفنا الكرام ..

بعد استماعنا إلى هذا الخطاب الهام لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق وموظفيها على جهودهم الجليلة والتي نقدرها كثيراً، لما لهذا التقرير من قيمة عظيمة ومكانة عالية في نفوسنا، وإن شعب البحرين باستفادته من مرئياتكم وتوصياتكم سيجعل من هذا اليوم يوماً تاريخياً في حياة الوطن. إن تقريركم هذا يغطي مسائل خلافية هامة. ولقد سعيتم للوصول إلى حقائق تتعلق بفترة صعبة آلمتنا جميعاً.

وعرفتم التحديات غير المسبوقة التي واجهتها الجهات الرسمية والاستفزازات العدائية المتواصلة من مختلف الجهات داخل وخارج البلاد.

وقدرتم مسؤوليتها في إعادة بسط النظام وسلطة القانون في مواجهة العنف وأساليب الترويع ضد المواطنين وضد المؤسسات الحيوية في الدولة.

وفي نفس الوقت وجدتم تقصيراً حقيقياً من جانب بعض الأجهزة الحكومية. وبالأخص في عدم منع حالات من التعامل الأمني المفرط وسوء معاملة الأشخاص قيد الاحتجاز من قبل البعض.

وإن تسائل البعض عن سبب طلبنا لجنة من الخبراء من خارج البلاد للنظر في مجريات أحداث شهري فبراير ومارس 2011، وما نجم عنها من تداعيات لاحقة فإن جوابنا هو أن أية حكومة لديها الرغبة الصادقة في الإصلاح والتقدم، يجب أن تعي الفائدة من النقد الموضوعي الهادف والبناء.

وفي عالمنا اليوم نرى أمثلة كثيرة ففي أوروبا نرى بلدانا رئيسية اعتادت حكوماتها على التعرض للانتقاد من مؤسسات خارجية أسهمت هي نفسها في إنشائها.

فمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية تعاقب دول أوروبية حين تنتهك حقوق الإنسان فالعديد من الدول الأوروبية الكبرى وبالرغم من تاريخها العريق في مجال حقوق الإنسان أدينت بالفعل في قضايا متعلقة بالحرمان من العدالة وقضايا سوء معاملة بل وتعذيب المحتجزين.

ولكن تلك الدول لا تشجب ولا تستنكر المحكمة الأوروبية.

ولا تحتج أو تقاطع القضاة الذين انتقدوها.

بل العكس، فقد أبدت امتنانها للمحكمة على تبيان السبل التي تمكنهم من الإصلاح والتطوير إن أرادوا الانسجام والتوافق مع القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية السامية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمع الدولي لم يعتبر تلك الحكومات ظالمة مستبدة.

فالخلاصة هنا أنهم ينتهجون الحكمة، ويقدرون النتائج التي سيجنونها من التحقيق المحايد. مبدين الثقة في قدرتهم على استخدام النقد الجاد لمصلحة شعوبهم.

فالسؤال هنا، السادة أعضاء اللجنة، هو كيف سنتعامل مع تقريركم هذا لنحقق منه الفائدة القصوى؟ فإجابة السؤال: إننا عاقدون العزم، بإذن الله تعالى، على ضمان عدم تكرار الأحداث المؤلمة التي مر بها وطننا العزيز .بل سنتعلم منها الدروس والعبر، بما يعيننا ويحفزنا للتغيير والتطوير الإيجابي. إننا لا نريد أن يتكرر أبداً .. أن نرى بلادنا يشلها الترويع والتخريب.

ولا نريد أن يتكرر أبداً .. أن نسمع أن القوى العاملة الأجنبية التي تسهم بكل إخلاص في بناء وطننا قد تعرضت وبشكل متكرر للإرهاب من قبل عصابات عنصرية. ولا نريد أن يتكرر أبداً .. أن نرى المواطنين المدنيين يحاكمون في غير المحاكم العادية.

ولا نريد أن يتكرر أبداً .. أن يقتل رجال الأمن وأن تضطهد عائلاتهم جزاء التزامهم بحماية أمننا جميعاً.

ولا نريد أن يتكرر أبداً .. أن تبدر من أي من أفراد الأمن سوء معاملة لأي أحد.

وعليه يتوجب علينا إصلاح قوانيننا لتتماشى مع المعايير الدولية، تلك التي تلتزم بها مملكة البحرين حسب الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها، وحتى قبل استلامنا لتقريركم، فقد بادرنا بتقديم مقترحات لتعديل قوانيننا لتوفير حماية أكبر للحق الأصيل في حرية التعبير، وتوسيع مفهوم التعذيب لضمان تغطية قوانيننا الجنائية لجميع أنواع سوء المعاملة حتى تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كما نظرنا في مسائل الخطوات والإجراءات القانونية في المحاكمات الجنائية، وبالاخص في قضية الكادر الطبي التي يتم إعادة النظر فيها في المحاكم العادية.

ونظرنا ولازلنا ننظر في موضوع المفصولين من أعمالهم ومن المؤسسات التعليمية.

إضافة لكل ذلك فإنه سيتمكن أي متضرر من الاستفادة، من بين عدة أمور، من صندوق تعويض المتضررين الذي صدر قانوناً بإنشائه مؤخرا.

وحيث أننا أوضحنا لكم يوم إنشاء اللجنة، بأننا لن نتسامح ولن نتساهل مع سوء معاملة الموقوفين والسجناء، فإنه يؤسفنا ويؤلمنا معرفة أن ذلك قد حدث بالفعل للبعض حسب ما ورد في تقريركم.

مؤكدين بأننا لن نضع أي عذر يقوم على خصوصية وطنية تستثنينا عن الغير.

السادة أعضاء اللجنة ..

إن تقريركم مسهب ومفصل.

ويتوجب علينا أن ندرسه بكل عناية يستحقها.

وكخطوة أولى سنأمر في الحال بتشكيل فريق عمل من أعضاء حكومتنا لدراسة توصياتكم ونتائج تحقيقكم بكل عناية وتبصر.

وسيقوم هذا الفريق بتقديم، وبصورة عاجلة، استجابات جادة لتوصياتكم.

ولن يفوتنا أي وقت لا نستفيد فيه من ما قدمتموه من توصيات.

ونؤكد لكم بأن تقريركم هذا يمنح بلادنا فرصة تاريخية للتعامل مع أهم المسائل وأشدها إلحاحاً.

فالمسؤولون الذين لم يقوموا بواجبهم سيكونون عرضة للمحاسبة والاستبدال.

وفوق ذلك كله سنضع وننفذ الإصلاحات التي سترضي كافة أطياف مجتمعنا.

وهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق التوافق الوطني ومعالجة الشروخ التي أصابت مجتمعنا.

ولضمان عدم العودة إلى الممارسات المرفوضة بعد انتهاء عمل لجنتكم الموقرة، فقد قررنا إشراك المنظمات الدولية المختصة والأشخاص البارزين لمساندة أجهزتنا الأمنية ومسؤوليها لتحسين إجراءاتهم.

إننا لعلى ثقة بوعينا جميعاً بأن هذا اليوم، يوم الصفحة الجديدة في تاريخنا، قد تحقق بفضل الله عز وجل وثقتنا في الاحتكام إلى هيئة نهجها الموضوعية والحياد.

وكما ذكرنا من قبل فإن دول أوروبا اعتادت التعرض للمحاسبة من قبل المحكمة الأوروبية في ستراسبورغ.

وإن تلك المحكمة من خلال مئات الأحكام القضائية الصادرة عنها، قد وضعت المعايير الدولية الحديثة لحقوق الإنسان.

وذلك ينطبق أيضاً على محكمة الأمريكتين لحقوق الإنسان في كوستاريكا.

فالعالم بأجمعه يستفيد من قوانين وتشريعات تلك المحاكم.

وهذا يبين لنا بأن هناك شيئا واضحاً ينقصنا.

فأمتنا العربية التي ضربت أروع أمثال العدالة والإنصاف في تاريخها، قادرة بلا شك على القيام بدورها في هذا المجال.

فيجب أن نثبت بأن مسؤولينا مسائلون أمام قانون ومحكمة عليا. بما يؤكد بأننا أمة تحترم مبادئ حقوق الإنسان.

إن مملكة البحرين كانت من أوائل الدول الداعمة للميثاق العربي لحقوق الإنسان قبل خمسة عشر عاماً. ولكن رغم سمو المبادئ الواردة فيه، إلا أنه لا يضمن نظام يشابه ما هو في أوروبا والأمريكتين .

وفي هذا المجال فإننا نهيب بالدول العربية الشقيقة أن تمضي قدماً، وبكل عزم، لإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، تأخذ مكانتها الحقيقية على الساحة الدولية.

إن مملكة البحرين تتحمل مسؤولياتها الدولية بكل أمانة بل وتبادر في المشاركة في العمل الجماعي الدولي بتوفير كافة التسهيلات للمنظمات الدولية.

ففي عام 2009 وأثناء زيارة السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة.

خصصنا أرضاً رئيسية في العاصمة المنامة لتكون مقراً للمكاتب والأفرع الإقليمية للأمم المتحد.

كمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره.

وقد يكون من المفيد وعلى المثال إنشاء فرع إقليمي لمكتب الأمم المتحدة لمحاربة المخدرات والجريمة. إن هذا التعاون في المجال الدولي لا يستبعد المجال الداخلي في مملكة البحرين، فمنذ يومين أعلنا إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بما يجعلها كجهازاً مستقلاً لها نظامها الأساسي الخاص بها وتعمل حسب مبادئ باريس، التي تجسد المعايير الدولية لحقوق الإنسان المعنية بأساليب عمل المؤسسات الوطنية.

وفيما يتعلق بردود حكومتنا على النتائج والتوصيات الواردة في تقريركم ، فإننا نكرر بأن هذه مواضيع أساسية يتوجب التعامل معها بعجل وبدون أي تأخير.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نتوجه بالشكر إلى رجال قواتنا المسلحة ومؤسساتنا الأمنية الذين أعادوا الأمن والاستقرار في وجه أعمال العنف والاستفزاز.

ولأشقائنا في دول مجلس التعاون لمساهمتهم في حماية منشآتنا الحيوية من خلال قوات درع الجزيرة دون التعرض للمواطنين. وإلى الشعب البحريني الأصيل الذي وقف في وجه العنف والانقسام الطائفي.

إننا نتعاطف مع جميع من طالب، وبكل أمانة وسلم، بالإصلاح ضمن مجتمع تعددي تُحترم فيه حقوق الجميع. وليس مع الذين يحاولون فرض نظام شمولي.

إن رغبتنا في الإصلاح المنفتح قد زامنها أسف عميق، فحين مددنا يد الأخوة الإسلامية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، رأينا في المقابل هجمة إعلامية شرسة في القنوات الإعلامية الرسمية الإيرانية تحرّض أبناء وطننا على التخريب وارتكاب أعمال العنف، مما أسهم في إذكاء نار الطائفية.

وهو تدخل سافر لا يحتمل في شؤوننا الداخلية أدى إلى معاناة كبيرة لشعبنا ووطننا.

وكما ذكرت بكل صواب، السيد رئيس اللجنة، فان حكومة البحرين ليست في وضع يمكنها من تقديم أدلة على الصلات بين إيران وأحداث معينة في بلدنا هذا العام.

ولكن هذه الهجمة الإعلامية، وهي حقيقة موضوعية يلاحظها كل من يفهم اللغة العربية، تشكل تحديا مباشرا ليس فقط لاستقرار وسيادة وطننا فحسب بل تهديداً لأمن واستقرار كافة دول مجلس التعاون.

ونأمل من القيادة الإيرانية أن تعيد النظر في مواقفها بترك السياسات التي تؤدي إلى العداء والفرقة. وبعد أن أكدنا التزامنا بضمان أمن وسلامة الوطن والمواطنين، والتزامنا بالإصلاح ومعالجة الأخطاء بكل شفافية، فإننا نُهيب بالجميع أن يراجعوا أنفسهم، وأن يعالجوا أخطاءهم، وأن يقوموا بدورهم الوطني المطلوب في إعادة اللحمة الوطنية ضمن مجتمع متسامح. حيث أن هدفنا الأسمى بعد مرضاة الله عز وجل، هو نشر التآخي والوئام والتسامح بين جميع أبناء شعبنا العزيز، في بيئة مجتمع تعددي متماسك ومزدهر، مجتمع يضمن سيادة القانون وحقوق الجميع، مجتمع يوفر الفرص لجميع أبنائه ، ويشيع الطمأنينة في نفوس الجميع.

ونشكركم جميعاً على حضوركم معنا في هذا اليوم التاريخي لوطننا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نتعاطف مع مَن طالب بالإصلاح ضمن مجتمع تعددي تُحترم فيه حقوق الجميع

على الجميع مراجعة أنفسهم ومعالجة أخطائهم والقيام بدورهم الوطني المطلوب

هدفنا الأسمى بعد مرضاة الله عز وجل هو نشر التآخي بين أبناء شعبنا العزيز

نأسف للهجمة الإعلامية الإيرانية الشرسة وتحريضها أبنائنا على التخريب والعنف

يتوجب علينا دراسة تقرير «تقصي الحقائق» بعناية والتعامل معه بدون تأخير

جلالته يشكر الأجهزة العسكرية والأمنية على إعادة الأمن والاستقرار.. الملك:

بادرنا بتقديم المقترحات لتعديل القوانين لتوفير حماية أكبر لحرية التعبير

أكد أن هذا اليوم حدث تاريخي فريد واجتماعي هام.. البروفيسور بسيوني:

للمرة الأولى تقبل حكومة تمارس سلطتها بأن تفتح جميع ملفاتها

قال البروفيسور محمود شريف بسيوني رئيس اللجنة المستقلة لتقرير تقصي الحقائق ان هذا اليوم يعتبر حدثا قانونيا وسياسيا هاما في تفرده وتميزه على مستوى المنطقة لأنه وللمرة الأولى فيها تبادر الدولة من تلقاء نفسها وفي وقت مبكر من الأحداث ودون انتظار لضغوط إقليمية أو دولية إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية.

واضاف ان هذا الطريق يعتبر الطريق الأوحد لضمان رفاهية الإنسان وهو حدث تاريخي فريد واجتماعي هام، لأنه وللمرة الأولى أيضًا، تقبل حكومة ما تزال تمارس سلطتها، بأن تفتح جميع ملفاتها، وبأن تستقبل كل أنواع الاتهام الموجه ضدها، وبأن تسهل مهمة عمل من يسعى إلى تقييم أدائها، وربما إقامة الحجة على تقصيرها.

وفيما يلي نص كلمة البروفيسور بسيوني:

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل مملكة البحرين،

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء،

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد ونائب القائد الأعلى،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الحضور ...

سلام الله عليكم ... وعلى شعب مملكة البحرين الكريم ... ورحمته وبركاته ...

يشرفني ان أتقدم لجلالتكم باسم جميع أعضاء اللجنة التي شرفت برئاستها ... وجميع من عملوا بها بتقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ... سائلًا المولى عز وجل أجر الاجتهاد، وراجياً ثواب الإصابة.

يسعدني، أن اشهد اليوم مع هذا الحضور الكريم حدثا قانونيا وسياسيا هاما، أحسبه الأول في تفرده وتميزه على مستوى المنطقة، لأنه وللمرة الأولى فيها، تبادر الدولة من تلقاء نفسها، وفي وقت مبكر من الأحداث، ودون انتظار لضغوط إقليمية أو دولية إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية، اخترتم أعضاءها بموضوعية بالغة..لا تستهدف الاستفادة من علمهم وخبرتهم وتاريخهم وحسب.. ولكن تتغيا حيادهم وموضوعيتهم وحرصهم على خير الإنسانية وعلى تطبيق أفضل المعايير لحماية وصون حقوق الإنسان من اي اعتداء. . باعتباره الطريق الأوحد لضمان رفاهة الإنسان.

حدث تاريخي فريد واجتماعي هام، لأنه وللمرة الأولى أيضًا، تقبل حكومة ما تزال تمارس سلطتها، بأن تفتح جميع ملفاتها، وبأن تستقبل كل أنواع الاتهام الموجه ضدها، وبأن تسهل مهمة عمل من يسعى إلى تقييم أدائها، وربما إقامة الحجة على تقصيرها، رغم إدراكها لحساسية الموقف في بلد يسوده مناخ من عدم الثقة المتبادلة والاضطراب المجتمعي، ورغم تقديرها لخطورة ما قد يترتب على ذلك من نتائج.

كما يشرفني ان اتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لمواطني هذا البلد الكريم الذين حملونا بأمانة عظيمة نرجو أن نكون على قدرها، ولجميع مؤسساته وجمعياته السياسية والحقوقية والاجتماعية والدينية، ولكافة مؤسساته الحكومية والخاصة، فجميعهم وثقوا في اللجنة.. وحرصوا على أن يصلوا إليها.. وأصروا على أن يمارسوا دورهم في كشف الحقائق.. فكان لهم الفضل في إنجاز هذا العمل الكبير في ذلك الوقت القصير.

جلالة الملك، اصحاب السمو والمعالي والسعادة، السيدات والسادة الحضور

كُلفت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بإعداد تقرير يضم ما توصلت إليه تحقيقاتها حول الأحداث التي شهدتها مملكة البحرين خلال شهري فبراير ومارس 2011 وما نجم عن تلك الأحداث من تداعيات لاحقة، كما كُلفت اللجنة بتقديم ما تراه مناسبا من توصيات بهدف محاسبة من انتهكوا حقوق وحريات المواطنين ومنع تكرار هذه الأحداث مجدداً.

وتنفيذًا لهذا التكليف اعدت اللجنة تقريرها المؤلف من إثنى عشرة فصلًا يبدأ بمقدمة حول اللجنة وأساليب عملها، ويتبعها استعراض لتاريخ البحرين الحديث ونظام الحكم فيها، ووصف للأنظمة القانونية المطبقة خلال الأحداث محل التحقيق، وتعريف بأجهزة إنفاذ القانون في البحرين، قبل ان ينتقل إلى سرد مفصل للأحداث التي وقعت في البحرين بعامة خلال الفترة من مطلع فبراير إلى الحادي والثلاثين من مارس 2011، وللأحداث التي وقعت في مجمع السلمانية الطبي على وجه الخصوص، تمهيدًا لتقصي حقيقة وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان تكون قد اقترفتها الأجهزة الحكومية ضد الأفراد، وخاصة فيما يتعلق بحالات الوفاة التي وقعت خلال الأحداث محل التحقيق، وحالات استخدام القوة من قبل الأجهزة الحكومية، وأسلوب تنفيذ أوامر القبض، ومعاملة الأشخاص الموقوفين، وحالات الاختفاء القسري.

كما يتناول التقرير تقصي حالات هدم المباني الدينية، والفصل من العمل في القطاعين العام والخاص، وفصل الطلاب وتعليق المنح الدراسية. وينتقل التقرير بعد ذلك لمناقشة حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها أفراد ضد أفراد آخرين، وذلك من خلال استعراض الهجمات التي تعرض لها كل من العمال الأجانب المقيمين في البحرين ومدنيين من المواطنين السنة. وخصص التقرير فصلاً للبحث في الادعاءات بتدخل قوى وأطراف خارجية في الأحداث التي وقعت في البحرين، وفصل آخر لبحث المضايقات من قبل وسائل الإعلام. ثم يستعرض التقرير الخطوات التي اتخذتها الحكومة البحرينية أو تعهدت باتخاذها لمعالجة بعض انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أو لمعالجة بعض أوجه العوار الذي تعاني منه بعض التشريعيات المحلية.

جلالة الملك، اصحاب السمو والسعادة السيدات والسادة الحضور ...

لم يكن طريق عمل اللجنة ميسرًا، فقد بدأت اللجنة عملها في مناخ مشحون، وتحت ضغط كبير من رأي عام، لا ينتظر من اللجنة أن تستمع إلى إفادات الضحايا والشهود .. وهم كُثر.. وان تجمع القرائن وتتطلع على المستندات وتتلقى التقارير وتنتقل للمعاينات.. وهو عمل مضن..وأن تكفل وهي تقوم بعملها حماية الشهود وضمان سرية المعلومات التي ترد إليها..وهو أمر شاق ..وحسب..بل كان على أعضاء اللجنة ومحققيها أن يتجاوبوا مع ما يتوقعه المواطن البحريني من تدخل حاسم لوقف أية صورة من صور الاعتداء على حقوق الإنسان وحرياته ...أيا كان نوعها وأياً كان المسؤول عن ارتكابها.. فكان أن تلقت اللجنة ما يقرب من تسعة الاف شكوى وإفادة وشهادة وأجرت ما يتجاوز الخمسة آلاف مقابلة فردية وعشرات الاجتماعات وانتقلت لعشرات المعاينات في مختلف أرجاء بلدكم الكريم ...كما سعت اللجنة إلى حث الأطراف جميعًا على حل مشاكل الطلاب الجامعيين والموظفين المفصولين أو الموقوفين عن العمل والأطباء والتخفيف من الآثار السلبية للملاحقات الجنائية.

وقامت اللجنة بانشاء قاعدة للبيانات احتوت على كافة المعلومات التي تلقتها اللجنة أو تحصلت عليها من خلال تحقيقاتها، والتي تم تصنيفها إلى عدة فئات تعكس الانماط المختلفة لانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الفترة محل التحقيق. ولقد كان لقاعدة البيانات هذه أثر كبير في تيسير عمل اللجنة وفي إعداد تقريرها النهائي.

وقامت اللجنة بتحليل كافة المعلومات التي تضمنتها قاعدة معلوماتها بعد تمام تصنيفها ودون أي انتقائية أو تفضيل لادعاء او معلومة على أخرى، واستعانت في هذا التحليل بخبرة أعضائها وبعدد وافر من المحققين والخبراء في مختلف المجالات القانونية والطبية والهندسية والإعلامية.

وحرصت اللجنة في عملها على ضمان أكبر قدر من الحرفية والشفافية والاستقلالية في جميع أعمالها على اتساع نطاقها والذي شمل تقصي الحقيقة في مختلف انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت ابتداءً من حالات الوفاة، ومروراً بضحايا التعذيب، وانتهاءً بفصل العمال ووقف الطلاب عن الدراسة. وقد حرصت اللجنة خلال تأدية هذه المهام على كفالة سرية المعلومات والإفادات التي وردت إليها.

جلالة الملك، اصحاب السمو والسعادة السيدات والسادة الحضور ...

اسمحوا لي أن أوجز لكم فيما يلي الملاحظات والخلاصات العامة التي انتهى إليها تقرير

اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق:

أولاً: أدت مواجهة المظاهرات التي اندلعت في البحرين يوم 14 فبراير 2011 بالقوة وباستخدام الأسلحة النارية إلى موت المدنيين ... وهو ما زاد من السخط الشعبي ورفع من أعداد المتظاهرين وأدى إلى رفع سقف مطالبهم ... ومع استمرار الاحتجاجات حتى منتصف شهر مارس 2011، تدهورت الحالة الأمنية بصفة عامة، وحدثت صدامات طائفية في عدد من المناطق، ووقعت هجمات على مغتربين، وصدامات عنيفة بين الطلاب في جامعة البحرين وبعض المؤسسات التعليمية الأخرى، كما أغلق محتجون بعض الطرق الرئيسية والحيوية ... وقد أدت هذه الأوضاع إلى قيام حكومة البحرين بإعلان حالة السلامة الوطنية في 15 مارس 2011.

ثانيًا: وافق جلالة الملك على قيام سمو ولي العهد بالتفاوض مع مختلف الجمعيات السياسية بهدف التوصل لحل سلمي للأزمة التي مرت بها البحرين ... وعلى الرغم من المجهود المضني الذي بذله سمو الأمير سلمان ... إلا أن المفاوضات الرامية للتوصل لحل سياسي لم تكلل بالنجاح ... وترى اللجنة أنه لو كانت مبادرة ومقترحات سمو ولي العهد قد قبلت في حينها، لكانت قد مهدت الطريق لإصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة في البلاد ... ولكانت قد منعت الكثير من التبعات السلبية التي أعقبت أحداث فبراير ومارس 2011.

ثالثًا: كشفت تحقيقات اللجنة عن إجراء جهات إنفاذ القانون في البحرين لعدد كبير من عمليات القبض، دون ان يبرز مأمورو الضبط القضائي أوامر القبض أو حتى إخبار الأشخاص المقبوض عليهم بأسباب القبض ... وفي حالات كثيرة، لجأت الجهات الأمنية في حكومة البحرين إلى استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية مصحوبةً بسلوك استهدف بث الرعب في نفوس المواطنين، فضلاً عن الإتلاف غير الضروري للممتلكات.

رابعًا: أثبتت تحقيقات اللجنة تعرض الكثير من الموقوفين للتعذيب ولأشكال أخرى من الانتهاكات البدنية والنفسية داخل محبسهم ... الأمر الذي دلل على وجود أنماط سلوكية معينة تقوم بها بعض الجهات الحكومية، تجاه فئات بعينها من الموقوفين. إن حجم وطبيعة سوء المعاملة النفسي والبدني، يدل على ممارسة متعمدة كانت تستهدف، في بعض الحالات، انتزاع اعترافات وإفادات بالإكراه، بينما تستهدف في حالات أخرى العقاب والانتقام. وكان من بين الأساليب الأكثر شيوعًا لإساءة معاملة الموقوفين تعصيب العينين، وتكبيل اليدين، والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، والضرب المبرح، واللكم، والضرب بخراطيم مطاطية وأسلاك كهربائية على القدمين، والضرب بالسياط وقضبان معدنية وخشبية وأشياء أخرى، والصعق بالكهرباء، والحرمان من النوم، والتعريض لدرجات حرارة شديدة، والاعتداءات اللفظية، والتهديد بالاغتصاب، وإهانة الطائفة الدينية للموقوفين من الشيعة... وبصفة عامة فإن تلك الأفعال تندرج ضمن التعريف المُقر للتعذيب المنصوص عليه في معاهدة مناهضة التعذيب، والتي وقعت عليها البحرين، كما أنها تشكل انتهاكًا لقانون العقوبات البحريني. وقد أُستخدمت هذه الاعترافات المنتزعة تحت وطأة الإكراه في المحاكمات التي تمت سواء أمام المحاكم الخاصة المنشأة بموجب مرسوم السلامة الوطنية، وفي بعض الحالات أمام المحاكم الجنائية العادية.

خامسًا: ترى اللجنة أن عدم مُحاسبة المسؤولين داخل المنظومة الأمنية أدى إلى انتشار ثقافة عدم المساءلة والثقة في عدم التعرض للعقاب داخل تلك المنظومة، وبالتالي لم يقم المسؤولون باتخاذ اللازم لتجنب إساءة معاملة المسجونين والموقوفين، أو لوقف إساءة المعاملة من قبل مسؤولين آخرين.

سادسًا: ثبت لدى اللجنة أن القوات الأمنية التابعة لحكومة البحرين – وخاصة قوات الأمن العام – خالفت في تعاملها مع المتظاهرين مبدأي الضرورة والتناسب عند استخدام السلاح، وهما المبدآن المنظمان لاستخدام القوة من جانب موظفي إنفاذ القانون.

سابعًا: تمت محاكمة عدد كبير من الأفراد أمام محاكم السلامة الوطنية وسُجنوا لمخالفتهم نصوص المواد أرقام 165 و168 و169 و179 و180 من قانون العقوبات البحريني ... وهي المواد التي تثير صياغتها وطريقة تطبيقها تساؤلات بشأن مدى اتفاقها مع قانون حقوق الإنسان الدولي ودستور البحرين.

سابعًا سجلت اللجنة انتهاكات عديدة للحق في المحاكمة العادلة أمام محاكم السلامة الوطنية ... وهي محاكم استثنائية تتشكل برئاسة قاض عسكري وقاضيين مدنيين.

ثامناً: إن الأسلوب الذي اتبعته أجهزة الأمن والأجهزة القضائية في تفسير مرسوم السلامة الوطنية فتح الباب أمام ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تضمنت الحرمان التعسفي من الحياة، والتعذيب، والتوقيف التعسفي. لقد احتُجز الموقوفون للاستجواب لفترات امتدت إلى شهرين في بعض الأحيان، ولم يمثلوا أمام أية جهات قضائية، مع عدم توجيه أية اتهامات رسمية إليهم في تلك الأثناء. علاوة على ذلك، سمح غياب الإشراف القضائي أو التفتيش على أماكن الاحتجاز التي تخضع إلى تلك الأجهزة الأمنية بارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

تاسعًا: وقعت خمس وثلاثون حالة وفاة مرتبطة بأحداث فبراير ومارس الماضيين بين 14 فبراير و15 إبريل 2011، ثلاثون منهم مدنيون وخمسة ينتمون للأجهزة الأمنية ... وقد فتحت تحقيقات من قبل الأجهزة المعنية بالجهات الأمنية والعسكرية المختلفة، إلا أن اللجنة لديها تحفظات حول مدى فعالية بعض تلك التحقيقات التي لم تتضمن حتى الآن سوى سماع أقوال أعضاء الأجهزة الأمنية.

عاشرًا: في الفترة ما بين 21 مارس و15 ابريل 2011، هاجمت قوات الأمن بشكل منهجي المنازل بغية توقيف الأفراد وهو ما أدى إلى ترويع قاطني بهذه المنازل ... وكانت هذه العمليات تتم في أوقات متأخرة من الليل وقبل الفجر ويقوم بها أشخاص ملثمون يقومون بكسر الأبواب عن قصد والدخول عنوة ... وكانت هذه الممارسات ترتبط في العادة بإهانات وسب موجه للطائفة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد ... وفي بعض الحالات كانت النساء تتعرضن للإهانات من قبل أفراد الأمن.

وبشكل عام، بلغ عدد الأشخاص الموقوفين بموجب المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 أثناء إعلان حالة السلامة الوطنية عدد 2929 شخصًا، أطلق سراح عدد 2178 شخصًا منهم، دون توجيه أي اتهامات لهم. ومن أكثر التهم التي وجهت إلى الأشخاص الذين مثلوا أمام محاكم السلامة الوطنية الاشتراك في الجرائم الآتية: التحريض على كراهية النظام، والتجمع غير المصرح به، والشغب، وحمل منشورات مناهضة للحكومة، وحمل مواد تدعو إلى الإطاحة بالنظام، والتحريض على العنف، وتهديد موظف حكومي، واستخدام العنف ضد مسؤول حكومي، والقتل العمد، والخطف، والشروع في القتل، والاعتداء، وعضوية جمعيات غير قانونية، ونشر الشائعات التي تقوض المصلحة العامة، وهي التهم التي ينطوي أغلبها على مساس بحريتي الرأي والتعبير المكفولان بموجب دستور البحرين والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

حادي عشر: تعرضت عدد من دور العبادة للهدم في أعقاب أحداث فبراير ومارس 2011، وقد قامت اللجنة بتوقيع الكشف على ثلاثين من دور العبادة وتبين أن خمسة منها فقط كانت مستوفية للشروط القانونية والإدارية اللازمة، ولكن ذلك لم يمنع اللجنة من أن تنظر بقدر من القلق إلى توقيت الهدم ... فقد كان على

> تلقت اللجنة ما يقارب من 9000 شكوى وإفادة وشهادة وأجرت 5000 مقابلة

> حرصت اللجنة على ضمان أكبر قدر من الحرفية والشفافية والاستقلالية

> كان هناك استهداف لأبناء الطائفة السنية من قبل بعض المتظاهرين

> تعرض بعض الأجانب المغتربين وخصوصاً العمال من جنوب آسيا للهجمات

> لا أدلة تشير إلى ارتكاب وحدات قوات درع الجزيرة أية انتهاكات لحقوق الإنسان

Bahrain Independent Commission of Inquiry

الخميس 28 ذو الحجة 1432 - العدد 8263
Thursday 24th - November 2011 - No.8263
www.alayam.com

ALAYAM الأيام

■ اللجنة لم تعثر على أدلة حول تغطية إعلامية تنطوي على خطاب مفعم بالكراهية

■ نوصي بتكوين لجنة وطنية مستقلة ومحايدة لمتابعة وتنفيذ توصيات اللجنة

■ ضرورة وضع برامج تعليمية وتربوية لتشجيع التسامح الديني والسياسي

حكومة البحرين أن تأخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد توقيت الهدم وأسلوبه لأن عدم مراعاة ذلك تسبب في أن يُنظر إلى حالات الهدم باعتبارها عقابًا جماعيًا لأنها طُبقت على أبنية شيعية في الأساس، ومن ثم تسببت في زيادة التوتر بين الحكومة والسكان الشيعة.

ثاني عشر: في أعقاب أحداث فبراير ومارس، فصل أكثر من ألفي موظف بالقطاع العام وأكثر من 2400 موظف من القطاع الخاص من عملهم بسبب دعمهم أو للحركة الاحتجاجية أو مشاركتهم فيها، على أساس أن هذه الإضرابات كانت غير قانونية لأنها لم تكن تتعلق بقضايا تخص العمل. إلا أن اللجنة ترى أن إضرابات العمال التي حدثت في فبراير ومارس جاءت في الإطار المسموح به قانوناً.

ثالث عشر: تعرض عدد كبير من الطلاب لحالات فصل وإيقاف عن الدراسة، اتصالاً بدورهم في أحداث فبراير ومارس، وترى اللجنة ان الجامعة طبقت معايير تعسفية وغير واضحة عند إصدار قراراتها واتخاذها الإجراءات التأديبية ... ومع ذلك، فإن اللجنة ترحب بتحرك وزارة التربية والتعليم بالتوازي مع قرار جامعتي البحرين وبوليتيكنيك البحرين بالرجوع في معظم القرارات التأديبية المتخذة ضد الطلاب.

رابع عشر: تحصلت اللجنة على أدلة كافية تثبت أنه كان هناك استهداف لأبناء الطائفة السنية من قبل بعض المتظاهرين إما بسبب الإعلان عن ولائهم للنظام أو على أساس انتمائهم الطائفي. فلقد تعرض السنة لإهانات لفظية واعتداءات بدنية واعتداءات على أملاكهم الخاصة علاوة على التحرش بهم.

خامس عشر: توافرت لدى اللجنة أدلة كافية تثبت تعرض بعض الأجانب المغتربين وخصوصًا العمال من جنوب آسيا إلى اعتداءات أثناء أحداث فبراير ومارس، وفي مقدمتهم المواطنين الباكستانيين وبسبب هذا الجو من الخوف خشي بعض الأجانب من العودة إلى أعمالهم أو نشاطاتهم التجارية. ولقد رصدت اللجنة مقتل أربعة من الأجانب المغتربين وإصابة العديد منهم على أيدي الغوغاء من جراء هذه الاعتداءات.

سادس عشر: لم تكشف الأدلة المقدمة إلى اللجنة بشأن دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الأحداث الداخلية في البحرين عن علاقة واضحة بين أحداث بعينها وقعت في البحرين في فبراير ومارس 2011 ودولة إيران ... كما لم تعثر اللجنة على أية أدلة تشير إلى ارتكاب وحدات قوات درع الجزيرة المنتشرة في البحرين بداية من 14 مارس 2011 أية انتهاكات لحقوق الإنسان.

سابع عشر: خلصت اللجنة إلى أن معظم المواد المذاعة على تلفزيون البحرين احتوت على لغة مهينة وتغطية مثيرة للأحداث، وأن بعضا منها كان مسيئا للسمعة، ولكن اللجنة لم تعثر على أدلة حول تغطية إعلامية تنطوي خطابا مفعما بالكراهية. وإن كانت اللجنة قد انتهت إلى حدوث حالات تشويه للسمعة ومضايقات، بل وتحريض في بعض الأحيان من خلال مواقع الشبكات الاجتماعية. وقد استُهدف الصحفيون الموالون والمعارضون للحكومة على حد سواء من خلال هذه المواقع.

جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين ...

اصحاب السمو والسعادة السيدات والسادة الحضور ...

لم يقتصر التقرير على سرد وجمع وتحليل انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في البحرين خلال الفترة محل التحقيق، وإنما تقدمت اللجنة بتوصيات لحكومة مملكة البحرين، وهي كما ياتي:

أولًا: تكوين لجنة وطنية مستقلة ومحايدة تضم شخصيات مرموقة من حكومة البحرين والجمعيات السياسية والمجتمع المدني لمتابعة وتنفيذ توصيات هذه اللجنة، على أن تعيد اللجنة المقترحة النظر في القوانين والإجراءات التي طبقت في أعقاب أحداث شهري فبراير ومارس 2011 بهدف وضع توصيات للمُشرِع للقيام بالتعديلات الملائمة للقوانين القائمة ووضع تشريعات جديدة حسبما هو وارد في هذه التوصيات.

ثانيًا: وضع آلية مستقلة ومحايدة لمساءلة المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون أو تسببوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المدنيين، وذلك بقصد اتخاذ إجراءات قانونية وتأديبية ضد هؤلاء الأشخاص بمن فيهم ذوي المناصب القيادية، مدنيين كانوا أم عسكريين، الذين يثبت انطباق مبدأ «مسؤولية القيادة» عليهم وفقاً للمعايير الدولية.

ثالثًا: اعتبار مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية وحدةً منفصلةً مستقلة عن التسلسل الهرمي داخل الوزارة على أن تشمل مهامه تلقي الشكاوى والمظالم. ويجب أن يكون مكتب المفتش العام قادرًا على حماية سلامة وخصوصية المشتكين.

رابعًا: تعديل المرسوم الخاص بتأسيس جهاز الأمن الوطني لإبقائه جهازًا معنيًا بجمع المعلومات الاستخبارية دون إنفاذ القانون أو التوقيف. كما يجب إقرار تشريع ينص على سريان أحكام قانون الإجراءات الجنائية عند توقيف الأشخاص حتى أثناء سريان حالة السلامة الوطنية.

خامساً: تبني إجراءات تشريعية تتطلب من النائب العام التحقيق في دعاوى التعذيب والأشكال الأخرى من المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المعاملة أو العقوبة المهينة.

سادسًا: إتاحة الفرصة لمراجعة جميع أحكام الإدانة الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية التي لم تأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة.

سابعًا: القيام بتحقيقات فاعلة في حوادث القتل المنسوبة لقوات الأمن وتحديد المسؤولين عنها ... وكذلك، التحقيق في جميع دعاوى التعذيب والمعاملة المشابهة من قبل هيئة مستقلة ومحايدة، مع تأسيس هيئة مستقلة دائمة للتحقيق في كل شكاوى التعذيب أو سوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوة أو سوء المعاملة الأخرى التي تمت على أيدي السلطات. ويجب أن يقع عبء إثبات اتساق المعاملة مع قواعد منع التعذيب وسوء المعاملة على الدولة.

ثامنًا: تنفيذ برنامج موسع للتدريب على قواعد النظام العام، وذلك للعاملين بقوات الأمن العام وجهاز الأمن الوطني وقوة دفاع البحرين بما في ذلك شركات الأمن الخاصة التابعة لها وفقا لأفضل الممارسات الصادرة عن الأمم المتحدة. ومن أجل ضمان الالتزام المستقبلي بمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ قوانين القانون.

تاسعاً: اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتجنب التوقيف بدون إتاحة لممارسة حق الاستعانة سريعاً بمحام أو منع التواصل مع العالم الخارجي ... وفي جميع الأحوال، يجب أن تكون كل عمليات التوقيف خاضعة للمراقبة الفعالة لجهاز مستقل.

عاشراً: توصي اللجنة بأن تقيم الحكومة بصورة عاجلة، وأن تطبق بشكل قوي، برنامجا لاستيعاب أفراد من كافة الطوائف في قوى الأمن.

إحدى عشر: تدريب الجهاز القضائي وأعضاء النيابة العامة على ضرورة أن تكون وظائفهم عامل مساهم في منع التعذيب وسوء المعاملة واستئصالهما.

إثنى عشر: إلغاء أو تخفيف كل الأحكام الصادرة بالادانة على الأشخاص المتهمين بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي والتي لا تتضمن تحريض على العنف. وتخفيف أحكام الإعدام التي صدرت في قضايا القتل المرتبطة بأحداث فبراير ومارس.

ثلاث عشر: تعويض عائلات الضحايا المتوفين بما يتلاءم مع جسامة الضرر وتعويض كل ضحايا التعذيب وسوء المعاملة والحبس الانفرادي. وفي هذا الصدد ترحب اللجنة بالمرسوم الملكي رقم (30) لسنة 2011 بإنشاء الصندوق لتعويض المتضررين الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2011.

رابع عشر: اتخاذ ما يلزم نحو ضمان ألا يكون من بين الموظفين المفصولين حالياً من صدر قرار فصله بسبب ممارسته حقه في حرية التعبير وحق إبداء الرأي والتجمع وتكوين جمعيات.

خامس عشر: تخفيف الرقابة على وسائل الإعلام والسماح للمعارضة باستخدام أكبر للبث التلفزيوني والإذاعي والإعلام المقروء.

سادس عشر: اتخاذ إجراءات مناسبة بما في ذلك إجراءات تشريعية للحيلولة دون التحريض على العنف والكراهية والطائفية والأشكال الأخرى من التحريض والتي تؤدي إلى خرق حقوق الإنسان المحمية دوليا.

سابع عشر: وضع برامج تعليمية وتربوية في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية لتشجيع التسامح الديني والسياسي والأشكال الأخرى من التسامح، علاوة على تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وبصفة عامة، توصي اللجنة حكومة البحرين بضرورة إعداد برنامج للمصالحة الوطنية يتناول مظالم المجموعات التي، حتى لو كانت تعتقد أنها، تعاني من الحرمان من المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تعم الفائدة منها على كافة طوائف الشعب البحريني.

جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة،

اصحاب السمو والسعادة السيدات والسادة الحضور

لا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بخالص العرفان لجميع من عمل في اللجنة من خبراء ومحققين ومساعدين وإداريين، واصلوا ليلهم بنهارهم، بعيدين عن أوطانهم،على مدار خمسة أشهر، تحت إشراف أعضاء اللجنة، لكي يظهر لكم اليوم هذا التقرير، الذي اعتبره وبحق انجاز غير مسبوق، لأنه لم يقتصر على وصف الأحداث، وسرد سياقها، وتحري المسؤولية عنها، ولكن زاد على ذلك، تنفيذا للتكليف الصادر إلى اللجنة في قرار إنشائها، فقام بتحليل الواقع الدستوري والقانوني والإداري لمملكة البحرين.

كما ارجو على جلالتكم أن تبدأ حكومة البحرين ودون تأخير في وضع الجدول الزمني لتنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير، ومتابعة هذا التنفيذ..

يقول المولى عز وجل: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

حفظ الله مملكة البحرين وشعبها، وأعزها الله برفعة الإنسان فيها وبرفاهته

وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته

وحضر مراسم تسليم تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق اصحاب السمو وكبار افراد العائلة المالكة الكريمة ومعالي رئيسي مجلسي الشورى والنواب واعضاء المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية واعضاء المجلس الاعلى للقضاة وعلماء الدين والقضاة ورئيس واعضاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ووفود المنظمات الدولية واصحاب المعالي والسعادة الوزراء واعضاء اللجنة العليا التنسيقية لحقوق الانسان واصحاب السعادة اعضاء مجلسي الشورى والنواب ورؤساء البعثات الدبلوماسية واعضاء مجلس غرفة تجارة وصناعة البحرين و سعادة المحافظين ورؤساء البنوك واعضاء المجالس البلدية ورؤساء الجمعيات والكنائس ورؤساء تحرير الصحف والمجلات من داخل البحرين وخارجها ووكالات الانباء والمراسلون والصحفيون والوجهاء والاعيان وكبار ضباط قوة الدفاع والداخلية والحرس الوطني.

في برقية تهنئة تلقاها الملك من رئيس الوزراء

الحكومة ستتخذ كافة الاجراءات لتحقيق توجيهات الملك تجاه توصيات التقرير

جلالة الملك

سمو رئيس الوزراء

تلقى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة برقية تهنئة من صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بمناسبة تسلم جلالته التقرير النهائي للجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق هذا نصها:

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ، ملك مملكة البحرين المفدى حفظه الله ورعاه ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

يسرني يا صاحب الجلالة ان أتقدم إلى جلالتكم باسمى آيات التهاني في هذا اليوم التاريخي الذي تتسلمون فيه التقرير النهائي للجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، وما تضمنه خطابكم السامي بهذه المناسبة من وعي وادراك، والذي يعد بمثابة وثيقة وطنية تُرسي الأسس المتينة التي تعزز توجه مملكة البحرين في سبيل تقوية اللحمة الوطنية، ودعم مقومات التنمية الشاملة، والحفاظ على ما تحقق للوطن من منجزات ومكتسبات في كافة المجالات في عهد جلالتكم الميمون.

إن الحكومة لتثمن وتقدر عاليًا ما تضمنه خطاب جلالتكم السامي من رؤى وطنية وتوجيهات سديدة تهدف إلى نهضة وازدهار الوطن، بما يسهم في صياغة مستقبل مزدهر ينعم فيه جميع المواطنين والمقيمين بالأمن والاستقرار والحياة الكريمة، وتسود فيه العدالة والطمأنينة.

ولقد كان قراركم يا صاحب الجلالة بتشكيل اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق قرارًا صائبًا، ومبادرة غير مسبوقة عربيًا وإقليميًا، جسدت النهج الحكيم لجلالتكم في تكريس الأمن وتعزيز الاستقرار، وفرض القانون واحترام سيادته.

إن تقرير اللجنة يعد توثيقًا دوليًا لما جرى في المملكة خلال الأحداث المؤسفة، وإننا على يقين من أن التقرير سيضع البحرين على أعتاب فصل جديد من فصول الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان.

ولقد باتت الأجواء الآن مهيأة للدخول في عصر جديد من التقدم والنماء وهو ما يتطلب من الجميع تحمل مسئولياتهم الوطنية في المبادرة إلى دعم كل ما من شأنه حفظ استقرار الوطن وأمنه.

وإننا واستمرارا لمسئولياتنا الوطنية لنؤكد لجلالتكم أن الحكومة ستتخذ كل ما يلزم من اجراءات وخطوات لتحقيق توجيهات جلالتكم بالاستجابة لتوصيات التقرير والاستفادة مما تضمنه هذا التقرير.

وفقكم الله ياصاحب الجلالة وسدد على طريق الحق والخير خطاكم

خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء

في برقية تلقاها جلالة الملك من سموه.. ولي العهد:

ما حققته اللجنة يعتبر بحق إنجازاً لجلالتكم ونصراً لشعب البحرين

سمو ولي العهد

تلقى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة برقية من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الاعلى بمناسبة تسلم جلالته التقرير النهائي للجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.. هذا نصها: «سيدي حضرة صاحب الجلالة الوالد العزيز الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى حفظه الله ورعاه

تحية الولاء والدعاء بأن يحفظكم المولى حامياً، موحداً للبحرين وبعد،

يشرّفني سيدي صاحب الجلالة أن أرفع لديكم الكريمتين أسمى آيات الولاء والتهنئة بهذا الانجاز الوطني التاريخي، الذي كان ثمرة من ثمرات عزيمتكم وتمسككم بالديمقراطية نهجاً والاصلاح هدفاً والعزة لشعب البحرين دوماً.

إن قراركم التاريخي بتشكيل اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق التي أعلنتم جلالتكم عنها في التاسع والعشرين من يونيو هذا العام، برئاسة أستاذ القانون الدولي البروفيسور محمود شريف بسيوني، ينم عن صدق عزيمتكم وحرص جلالتكم الدائم على وطنكم لتظل البحرين مملكة التوافق والتنوع والوحدة والديقراطية ومملكة الازدهار.

إن قرار تشكيل هذه اللجنة يا سيدي مثّلت حرص جلالتكم الدائم على النزاهة والعدل، ولقد كانت اللجنة هي الأولى من نوعها في العالم العربي، وهي الأولى بتفردها برئاسة البروفيسور بسيوني المشهود له عالمياً هو وأعضاء اللجنة العاملة معه بالنزاهة والمهنية.

إن ما حققته اللجنة بعد أن أمرتم جلالتكم بتوفير وتيسير كل ما يلزم لها للنهوض بمسؤوليتها، يعتبر بحق لدى كل منصف وموضوعي، إنجازاً لجلالتكم ونصراً لشعب البحرين كله وتجربة ميدانية لمنح شعبكم الوفي فرصة التدريب على القبول بالنقد الذاتي ومراجعة الأخطاء، بصرف النظر عن موقع أو موقف المخطئ. وهذه فرصة يا صاحب الجلالة منحتموها لنا جميعاً كي نراجع كل ما فات وننهض من جديد بصدق وبعزيمة وبإصرار نرنو به الى مستقبلنا الزاهر وندنو بأحلامنا من طموحاتنا على أرض الواقع وأن نستلهم من صبركم وشجاعتكم يا صاحب الجلالة عملاً وطنياً شاملاً لكل فئات مجتمعنا لتظل البحرين درة الخليج وطننا الذي نعتز به دوماً.

من أعماق قلبي، سيدي صاحب الجلالة، ومن وحي الضمير المستجيب لمآثركم، أهنئكم بتقرير اللجنة التي رفعت ليدي جلالتكم الكريمتين. ومتعكم الله بكل العزم والارادة وطول العمر، سيدي.

قال تعالى:«وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ».

ابنكم سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى

في رسالة اعتزاز وولاء تلقاها جلالة الملك.. وزير الداخلية:

رجال الأمن بذلوا جهودهم للحفاظ على الاستقرار

وزير الداخلية

تلقى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة رسالة من الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية بمناسبة تسلم جلالته التقرير النهائي للجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق .. فيما يلي نصها:

بأسمى آيات الاحترام والإجلال وبفيض الوفاء والإخلاص؛ يشرفني أن أرفع إلى مقام جلالتكم الكريم باسمي وباسم كافة منتسبي وزارة الداخلية أجل معاني التقدير والاعتزاز مقرونة بصادق الولاء والانتماء لقيادة جلالتكم الحكيمة، مشيدين بمبادرة جلالتكم بتشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بموجب الأمر الملكي السامي رقم (28) لسنة 2011، وهي الخطوة الرائدة التي نالت إعجاب العالم وتقديره وبما تضمنته كلمة جلالتكم السامية من توجيهات سديدة ستكون منهجنا ودليلنا في العمل نسترشد بها ونسير على هديها، ونحن على السمع والطاعة كما عهدتمونا دائماً.

ونعرب عن شكرنا لرئيس وأعضاء اللجنة آملين أن تسهم جهودهم في تحقيق الأمن والاستقرار المنشود لبلدنا العزيز.

إن التعامل الحضاري والوضوح في معالجة ما حدث هو مطلب الجميع، وهو النهج الذي اتخذتموه جلالتكم في الوقوف على حقيقة وقائع الأحداث المؤسفة التي شهدتها البحرين هذا العام، لمعالجة تداعياتها وآثارها وفق توجيهاتكم الرشيدة في إعادة الحقوق ورفع الظلم وجبر الضرر بما يضمن الحفاظ على وحدة الوطن وسيادته وأمنه واستقراره، وصون حقوق أبنائه وحماية حرياتهم لتمضي مسيرة الوطن كما أردتموها جلالتكم في نهج الإصلاح والبناء.

إننا بمثل ما تعاونا مع اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق بكل شفافية نؤكد على التعاون في المرحلة القادمة من أجل تنفيذ توجيهاتكم السامية ونتعهد أمام جلالتكم بأننا ملتزمون بتنفيذ توصيات التقرير التي تقع في دائرة اختصاص وزارة الداخلية، وأننا على استعداد تام للتعاون مع الجهة التي ستقوم على تحقيق الأهداف والغايات لكافة التوصيات والمقترحات الواردة في هذا التقرير، والعمل على تطوير نهج احترافي للأمن العام ليرتقي للمستوى العالمي المتوافق مع حقوق الإنسان في كافة مجالات العمل الأمني ومواكباً لنهجكم الإصلاحي لتحقيق التقدم والازدهار لمملكة البحرين.

لقد بذل رجال الأمن أقصى جهودهم للحفاظ على الأمن والاستقرار وواصلوا العمل ليلاً ونهاراً، وقدموا التضحيات أثناء أداء الواجب وواجهوا الاعتداءات والاستفزازات والتهديدات معبرين عن أسفنا نحو وقوع بعض الأخطاء إلا أن ذلك يدفعنا نحو الارتقاء بالأداء الأمني لنكون بعون من الله عند حسن ظن جلالتكم من خلال المراجعة والتقييم، والقيام بالإصلاحات لتلافي أوجه القصور ومواقع الإخفاق، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحاسبة عن كل تجاوز وتقصير أثناء أداء الواجب الوطني.

ونحن يا سيدي على العهد باقون، وبعزمكم ماضون، نبذل أقصى طاقاتنا من أجل الحفاظ على مملكتنا الغالية، ونؤكد أن ما اتخذتموه جلالتكم وحكومتكم الرشيدة من خطوات سباقة جاء ليؤكد للعالم أجمع ما حباكم الله من حكمة القيادة وسياسية الحكم الرشيد.

سائلين الله أن يرفع من شأن البحرين، ويمد جلالتكم بالنصر والتمكين

وبدوام التوفيق والسداد.

ودمتم جلالتكم في رعاية الله سالمين موفقين سيدي

رئيس الحرس الوطني:

عهد الملك عهد خير وتحديث وإصلاح

سمو الشيخ محمد بن عيسى

رحب الفريق الركن سمو الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة رئيس الحرس الوطني بما جاء في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وما تضمنه من توصيات ومرئيات. وأكد لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بأنه ماض في تنفيذ توجيهات جلالته حول هذه التوصيات والعمل على الوصول لتحقيق ما يصبو إليه جلالته من تطور وازدهار.

وأشاد سموه بمضامين خطاب جلالة الملك التي أوضحت لمتابعي الشأن البحريني سواء في الداخل أو الخارج أن البحرين ستظل وكما كانت قوية وأن الأحداث التي مرت بها لم تستطع النيل من تلاحم شعبها بجميع طوائفه، وأن الهم الشاغل للقيادة هو دائماً استتباب الأمن والاستقرار وعودة الحياة لطبيعتها.

وأكد سمو الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة رئيس الحرس الوطني أن التاريخ قد سجل عن عهد جلالة الملك الميمون بأحرف من نور بأنه عهد خير وتحديث وإصلاح، رسم فيه جلالته معالم الحاضر والمستقبل بتماسك شعب مملكة البحرين المخلص وبتوافق وطني بناء وبتكاتف جميع وزارات الدولة ومؤسساتها في المضي قدماً في سبيل البناء والتحديث. وأشار سموه الى أن ضباط وضباط صف وأفراد الحرس الوطني سيظلون دائماً العين الساهرة على وطنهم ويبذلون كل جهدهم على أكمل وجه وأنهم طوع أمر جلالته وعلى أهبة الاستعداد دائماً لأي واجب يوكل لهم.

كما أكد سمو الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة أن هذا القرار الحكيم من جانب جلالته يعكس حكمته ونظرته الثاقبة وحرصه الدائم على مصلحة الوطن والمواطنين وتعزيز الوحدة الوطنية بين كافة أبناء شعب البحرين، معرباً عن شكره لجلالة الملك وما تضمنه الخطاب الملكي السامي من شكر وثناء لرئيس وأعضاء لجنة تقصي الحقائق وعلى الجهود التي قاموا بها لكي يظهر هذا التقرير بكل موضوعية وحيادية تعكس حرص القيادة الحكيمة على إظهار الاحداث للعالم بكل مصداقية.

وأعرب سموه عن تمنياته بأن تكون مرئيات وتوصيات هذا التقرير منطلقاً لطي صفحة ما شهدته مملكة البحرين من أحداث مؤسفة خلال الشهور الماضية والانطلاق الى المستقبل بأفاق أرحب وتطلعات بناءة ورؤى واضحة لمعالجة ما حدث واستكمال مسيرة الاصلاح في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة داعيا الله العلي القدير أن يحفظ جلالته ويمتعه بموفور الصحة والسعادة ويوفقه لتحقيق كل ما فيه الخير والتقدم والازدهار لمملكة البحرين وشعبها الكريم لما فيه خير الوطن والمواطنين.

الأيام ALAYAM
الخميس 28 ذو الحجة 1432 - العدد 8263
Thursday 24th - November 2011 - No.8263
www.alayam.com

تشكيل فريق عمل لدراسة التقرير ويجتمع اليوم .. مجلس الوزراء:

عازمون على تحويل توصيات لجنة تقصي الحقائق لإصلاحات مستمرة

ترأس صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء اجتماعاً استثنائياً لمجلس الوزراء مساء امس بقصر سموه بالرفاع.

واصدر مجلس الوزراء البيان التالي:

يعرب مجلس الوزراء عن ترحيبه بنتائج تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ويؤكد على ما عبر عنه صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله من شكر وتقدير لكل عضو من أعضاء فريق اللجنة الموقرة لإنجازهم مهمتهم بكل مهنية واقتدار طيلة فترة عملهم خلال الشهور الماضية.

وستقوم الحكومة بدراسة التقرير بكل عناية واهتمام، ونؤكد أن التوصيات القيمة الواردة في التقرير إلى جانب توصيات ومرئيات حوار التوافق الوطني، تشكل الأساس للمرحلة الجديدة من المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه.

إن التقرير لم يقتصر على تناول ودراسة وتقصي الأحداث التي أثرت على أداء الحكومة فحسب، بل تعداه لدراسة أثر تلك الأحداث على حياة كل المواطنين والمقيمين، ويقدم تحليلاً مفصلاً لما يحدث في البحرين، فضلاً عما تم التعبير عنه ونشره في الوسائل الإعلامية والقنوات الرسمية، ونحن كحكومة نرحب بذلك النهج. ونؤكد في ذات الوقت أن صدور هذا التقرير يعتبر فرصة لنا جميعاً حكومة ومؤسسات مجتمع مدني للوقوف على الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه الحوادث، وتحديد رؤيتنا الاستشرافية لما نرجو أن يكون عليه مستقبل وطننا العزيز.

ومن الواضح، من خلال اطلاعنا الأولي على التقرير، أنه اشتمل على نقد للطريقة التي تعاملنا بها كحكومة وكأفراد مع الأحداث التي شهدتها البحرين خلال شهري فبراير ومارس الماضيين. وهذا النقد الذي تضمنه التقرير هو الذي يمنحه قيمته ويعطيه المصداقية عندنا، كما أننا عازمون وبصدق وإصرار على معالجة الأخطاء بطريقة بناءة. وكما

قال جلالة الملك المفدى، فليس هناك حصانة لأحد، وعلى جميع من أساء استخدام سلطاته وصلاحياته خلافاً للقانون والأوامر الصادرة، أو ارتكب أي مخالفات أن يتحمل مسؤولية تصرفاته. إذ يتعين على أي حكومة مسئولة أن تكون مهيأة لسماع الحقيقة حول أدائها وتصرفاتها.

وفي إطار الأهداف والتطلعات التي حددها جلالة الملك المفدى في خطابه اليوم، تؤكد الحكومة بأن نتائج التقرير ستكون أكثر من توصيات على ورق، فنحن عازمون على تحويل توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق إلى إصلاحات مستمرة بناءة ملموسة على أرض الواقع. كما أننا مصممون على الخروج من هذه الأحداث المؤسفة أكثر قوة وحيوية وعزيمة لتكون البحرين أكثر ازدهاراً ووحدتنا الوطنية أقوى صلابة.

وستقوم الحكومة اليوم بتشكيل فريق عمل لدراسة التقرير، كأولوية ملحة في المرحلة، وسيرفع فريق العمل خطة عمله المقترحة إلى مجلس الوزراء في اجتماعه المقبل . وسيعقد فريق العمل أول اجتماع له اليوم الخميس 24 نوفمبر الجاري.

إنه ليحدونا الأمل في أن نخطوا إلى الأمام نحو الازدهار والتقدم، لتوفير الحياة الكريمة لجميع المواطنين والمقيمين، وأنه لا حد لطموح شعب البحرين وما يمكن أن يحققه من إنجازات، وعليه فإننا ندعو جميع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية ومختلف القوى الوطنية إلى دعم مبادرات الإصلاح.

ان نشر هذا التقرير التاريخي يمثل لحظة فاصلة في تاريخ البحرين. ومن خلال النقد الذاتي وكشف الحقائق إلى جانب الإصلاحات المنشودة وفي ظل الحوار والمشاركة الإيجابية يمكن أن نحقق جميعاً مستقبلاً زاهراً لوطننا الحبيب.

رحب بصدوره وثمن الخطاب الملكي السامي.. القائد العام:

القوة ستنفذ كافة توصيات تقرير «تقصي الحقائق» بسرعة

بمناسبة تسلم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى القائد الأعلى لتقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق رحب المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة القائد العام لقوة دفاع البحرين بصدور تقرير اللجنة.

وأثنى القائد العام على ما جاء في خطاب صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى القائد الأعلى مرحباً بما جاء في هذا التقرير وما حواه من توصيات ومرئيات قد سطع نورها من سنا التوجيهات السديدة والإرشادات النيّرة لصاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى القائد الأعلى لحفظ حقوق الإنسان بما استمده جلالته من روح الشريعة السمحاء وديننا الإسلامي الحنيف وقيمنا العربية الأصيلة مؤكداً إن قوة دفاع البحرين ستعمل على تنفيذ جميع التوصيات والمرئيات والتوجيهات بشأن قوة دفاع البحرين والتي جاءت في تقرير اللجنة وذلك بالسرعة والدقة المطلوبة وبما يخدم الصالح العام وكما عهد حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى القائد الأعلى من قوة دفاع البحرين بتنفيذ أوامر وتوجيهات جلالته بكل كفاءة واقتدار لتكون مملكة البحرين واحة أمن وسلام في كنف العهد الزاهر لجلالته، وفي ظل المشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى القائد الأعلى.

البلوشي: التقرير أظهر كذب الكثير من الادعاءات والمغالطات

الشيخ فواز: «شؤون الإعلام» كانت مهمتها نقل الحقائق

كتب – أيمن شكل:

رحب الشيخ فواز بن محمد آل خليفة رئيس هيئة شؤون الإعلام بتقرير لجنة تقصي الحقائق والتوصيات التي تضمنها وأكد أنه سيتم دراسة تلك التوصيات وسرعة العمل على إيجاد السبل لتنفيذها على أرض الواقع.

وأكد الشيخ فواز أن هيئة شؤون الإعلام كانت مهمتها في الفترة الماضية نقل الحقائق على أرض الواقع وتوصيلها للرأي العام الخليجي والعالمي في مقابل إعلام مضاد كانت مهمته تشويه الحقيقة وإعطاء انطباع سيء عن البحرين واستطاع تلفزيون البحرين أن يؤدي دوره الوطني في تقديم الصورة الحقيقة للأوضاع في الشارع البحريني.

البلوشي: التقرير أظهر كذب الادعاءات التي نشرت عن البحرين

وقالت د.فاطمة البلوشي وزيرة التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان إن تقرير لجنة تقصي الحقائق أتى بمعلومات وأمور أظهرت الكثير من الحقائق، مؤكدة أن الحكومة تأخذ ما جاء في التقرير بشكل جدي، وترحب بقرار حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بتشكيل فريق عمل من أعضاء الحكومة لدراسة تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ونتائج تحقيقها.

وأكدت الوزيرة أن التقرير قد جاء متوازناً في مجمله وأظهر كذب الكثير من الادعاءات والمغالطات التي كانت تنشر عن البحرين في وسائل إعلام مغرضة.

كما أوضح التقرير الكثير من المعلومات، وتناول ليس فقط أخطاء الحكومة بل أيضاً الأخطاء التي قام بها المتظاهرون والمعارضة، وذكر شيئاً مهماً جداً وهو لو أن المعارضة التي كانت في الدوار قد استجابت وقتها لدعوة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد وقبلت الحوار والجلوس على طاولة التفاوض لما وصل الحال إلى ما آلت إليه الأمور فيما بعد ووقوع ضحايا وحالات مؤسفة لم نرغب بوجودها ولم نتصور يوماً أن تحدث على أرض مملكة البحرين.

وأشارت البلوشي إلى أن الخطوة التالية لصدور التقرير ستركز على قراءته بتأنٍ للوقوف على كل المعلومات والتوصيات التي جاء بها.

وقالت: نحن جزء من الحكومة التي ستنشئ لجنة لمتابعة آلية تنفيذ هذه التوصيات ثم سيتم إنشاء لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ التوصيات كما ورد في أول توصية في هذا التقرير.

واختتمت وزيرة حقوق الإنسان بالقول: أمامنا مهمة كبيرة وضخمة في أن نبدأ في مواجهة التقرير والبدء أيضاً في فتح صفحة جديدة في التقدم لإعادة اللحمة الوطنية وتخطي المشاكل، وكما وجه جلالة الملك بأن الباب مفتوح أمام الحكومة والمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات السياسية للعمل يداً بيد من أجل البحرين.

نتائج «حوار التوافق» هي المبادرة السياسية.. وزير العدل:

لا حصانــة لأحــد والكــل مســاءل ولا تكـرار للأخطـاء

كتب – علي مجيد:

أكد وزير العدل والاوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة في مؤتمر صحفي عقده مساء امس في فندق السوفتيل، ان نتائج تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق ستكون أكثر من توصيات بالنسبة للحكومة، إذ ان التقرير هو مبادرة من جلالة الملك للوصول إلى الحقيقة.

وقال: مصممون على الخروج من هذه الاحداث المؤسفة، عبر اهتمام الحكومة بالمسارين الحقوقي ممثلا في تقرير لجنة التقصي، والسياسي ممثلاً في ما تم التوافق عليه في حوار التوافق الوطني الذي دعا إليه حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى. وذكر أن التقرير خطوة غير مسبوقة وجهت انتقادات كبيرة، كما انه بمثابة الدواء المر الذى يجب تجرّعه، الا ان هناك رغبة حقيقية في التعامل مع حقوق الانسان.

ولفت إلى أن التقرير يتناول الجانب الحقوقي فقط ولا يتعلق باي شكل من الاشكال لحلول سياسية، وان مبادرة حوار التوافق الوطني هي الكفيلة بايجاد الحل السياسي.

وأشار الى ان الحكومة أحالت عدداً من التعديلات التشريعية والقانونية الى مجلس النواب للأخذ بدورته التشريعية، تنفيذاً لما تم التوافق بين أطياف المجتمع المختلفة.

وكشف ان أول اجتماع لفريق العمل المشكل للنظر في تقرير لجنة تقصي الحقائق سيكون اليوم الخميس، مما يدل على الاهتمام الكبير الذي تبديه الحكومة.

وأضاف: لم تتح لي الفرصة لقراءة ما جاء في التقرير إلا ان المواد القانونية التي ذكرها رئيس لجنة التحقيق، والتي تتعلق بقانون العقوبات تم التعامل معها وأن مجلس الوزراء بدء بالتعامل الفعلي مع هذه المواد القانونية.

وأكد وزير العدل ان هناك دراسة شاملة لكل التوصيات التي ذكرها التقرير وأن الاجراءات ستبدء فعليا بعد الانتهاء من الدراسة حتى تضمن عدم تكرار هذه الانتهاكات.

وأكد الوزير ان اي انتهاك يتطلب التعويض والمحاسبة وضمان عدم تكرار هذه التجاوزات، مؤكداً أهمية نشر ثقافات لحقوق الانسان، وتدريب الجهات المنفذة للقانون، مشيراً الى انه سيتم العمل على تدريب هذه الجهات لضمان سلامة التنفيذ وعدم تعارضه مع حقوق الانسان، وان المملكة عازمة على ان لا تتكرر مثل هذه الانتهاكات، عبر المساءلة التي لا تضع حصانة لأحد، فالكل تحت طائلة السؤال.

وأضاف، ما يهمنا في التقرير انه وضع حداً للأساطير والإشاعات التي كانت تبث من بعض القنوات كإشاعات الابادة او الضرب بالطيران وغيرها من الاشاعات التي تم نشرها عبر بعض القنوات التي لها علاقة بالاجهزة الايرانية التي ارادت ان تشعل الاوضاع في البحرين.

وفيما يتعلق بإعادة المحاكمات، قال الوزير: الحكومة اتخذت اجراءات في كل القضايا وأحالتها الى المحاكم الاعتيادية، وهناك قضايا تم اعادة المحاكم فيها فعلاً، والنائب العام اصدر بيانه بشأن ذلك، وما يهمنا هو ان تكون القاعدة هي المحاكم الاعتيادية التي تضمنا لقواعد العادلة في المحاكمة.

وأشار الى ان جميع الاجهزة الحكومية تتطور في ادائها بما فيها الاجهزة الامنية التي تامل ان تكون هناك فرصة حقيقية للتأمل الحقيقي فيما حدث، مبينا ان التقرير سيكون له التأثير في الممارسة.

وثمّن الوزير دور الاجهزة الامنية في البحرين الذي اعتبرها انها قامت بواجبها لوقف التهديدات التي مورست خلال فترة معينة، حيث تم وضع علامات على بيوت بعض العائلات، مما تطلب ان تقوم الاجهزة الامنية بدورها لحفظ الامن والنظام، وقال: ندافع عن بلدنا بأسلوبنا ولا ننكر اي اخطاء حصلت.

وأكد ان حرية التعبير مصانة لكل شخص، طبقاً لشروط عدم تحريضها على العنف، فهو لا يمكن إدراجه تحت حرية التعبير.

جانب من الحضور

وزير العدل

خطاب جلالة الملك يؤسس لمرحلة جديدة من البناء والرقي.. فعاليات:

تقرير «تقصّي الحقائق» تناول أخطاء كل الأطراف.. ويجب تجاوز الماضي

عبدالله المقابي

محمد الشروقي

محمد الخالدي

مجيد شرف

ضياء الموسوي

كتب – محرر الشؤون المحلية:

أجمعت فعاليات بحرينية على أن تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق وخطاب جلالة الملك هما صمام أمان للبحرين ودعوة خالصة لطي صفحة الماضي واستشراف مرحلة جديدة في تاريخ البحرين.

وقالت الفعاليات في استطلاع مع «الأيام» إن تقرير لجنة تقصي الحقائق الملكية وخطاب جلالة الملك يدعوان إلى ترسيخ الثوابت واستعادة اللحمة الوطنية ومد جسور الثقة، منوهين على أن التقرير اتسم بالصراحة والواقعية ووضع النقاط على الحروف إضافة لكونه تقريرا شاملا.

وأكدت الفعاليات على أن خطاب جلالة الملك كان شاملاً ونابعاً من القلب وصادقا وقد أعطى الضوء الأخضر لمد جسور الثقة ولصناعة بحرين جميلة تقوم على الواقعية السياسية وعلى مبادئ حقوق الإنسان، إضافة لكون خطاب جلالته كان خطاباً واضحاً وصريحاً وفيه تأكيد على أن ما حدث في الماضي لن يعود ولن يتكرر.

ودعت الفعاليات إلى ضرورة تعاون كافة جميع الأطراف من أجل التأسيس لمصالحة وطنية حقيقية.

وقال عضو مجلس الشورى السيد ضياء الموسوي «بأن خطاب جلالة الملك يحتكم إلى مستقبل البحرين ويدعو لطي صفحة الماضي لما حملت من تناقضات وأوجاع مؤلمة»، مشيراً إلى «أن تقرير بسيوني سيقودنا إلى استشراف المرحلة القادمة لصالح الأجيال الجديدة، وقد آن الأوان لمد يدنا لبعضنا البعض وأن نلم الشتات لبحرين جديدة تقوم على الوحدة الوطنية وعلى ترسيخ الثوابت الوطنية بالإضافة إلى ترسيخ الدولة المدنية».

وتابع الموسوي «التقرير وخطاب جلالة الملك كلاهما يدعوان إلى النظر بأفق نحو المستقبل وضرورة الاستفادة من الدروس الماضية والتاريخ، فلقد آن الأوان لاستعادة اللحمة الوطنية ومد جسور الثقة ولصناعة بحرين جميلة تقوم على الواقعية السياسية وعلى مبادئ الإنسان وهو على مسافة قريبة من الجميع».

من جانبه تساءل الإعلامي محمد الشروقي «عن مبدأ التعويض وعن الأطراف التي تستحقه، ومن الذي يستحق التعويض»؟ مردفاً بقوله «التقرير عليه العديد من التحفظات من قبل الكثير من المواطنين، فأنا لا أتحدث عما تضمنه التقرير بل حديثي يكمن في الخلاصة التي خرج بها التقرير أمام وسائل الإعلام»، مشيراً إلى أن ما ذكره بسيوني لم يكن منصفاً البتة لأنه تحدث عن انتهاكات حدثت من جهة معينة بينما لم ينتقد الطرف الآخر (المحتجين) بحسب قوله، الطرف الذي ارتكب الجرائم الخطيرة في حق الوطن والمواطنين، علاوة على استهداف المواطنين والأبرياء والممتلكات العامة.

وتابع الشروقي «في خلاصة التقرير، لم يتم الإشارة إلى موضوع التدخل الإيراني، وهو موضوع على قدر كبير من الأهمية، بل إن بسيوني قال بأنه لم يجد دليلاً»، مضيفاً «يعرف جميع البحرينيين أن إيران تدخلت بشكل سافر في الشأن البحريني عبر وسائل الإعلام الصفوية، وجعلت الناس في حيرة وأحدثت علامات استفهام»، متسائلاً «لماذا أخفيت هذه النقطة وقدم الموضوع بشكل مبتور؟ فالإشكال هنا أن إيران مارست التحريض وزرعت الطائفية بكل أشكالها وزعزعة الأمن والاستقرار في البحرين».

وتابع الشروقي «هناك نقطة ايجابية رصدت في التقرير وهي أن أهل السنة تم استهدافهم بشكل مباشر إما بسبب تأييدهم وولائهم للنظام أو للمذهب، مما يؤكد بأن الحركة طائفية لا علاقة لها بالربيع العربي أبداً وإنما استهداف المكون السنّي بينما التقرير لم يتحدث عن استهداف الشيعة بسبب تأييدهم للنظام الإيراني وهذا دليل واضح على أن ما يسمى بالثورة هي استيراد من إيران كدولة طائفية».

وعن خطاب جلالة الملك حول تقرير بسيوني أكد الشروقي «أن خطاب جلالته كان خطاباً قوياً واضحاً وصريحا وفيه تأكيد مهم على أن ما حدث في الماضي لن يعود ولن يتكرر سواء على صعيد الاستهدافات أو التجاوزات الأخرى».

ودعا الشروقي جميع المواطنين إلى «ضرورة الاطلاع على التقرير وترك الخلاصة المبتورة التي جاء بها بسيوني، حيث ان التقرير احتوى على تفاصيل مهمة ودقيقة بينت حجم الضرر الذي لحق بالبحرين وكشف حجم التآمر والجرائم التي ارتكبها عملاء الدولة الإيرانية في حق هذا الوطن»، مؤكداً «على ضرورة الاستفادة من هذا التقرير لأنه يبين الكثير من الجرائم».

من جانبه، اعتبر خبير التنمية البشرية د.عبدالله المقابي بأن تقرير اللجنة المستقلة الوطنية لتقصي الحقائق كان واضحاً وهو تقرير منصف للطرفين ويوضح كل الملابسات التي حدثت في السابق وكان يتسم بالصراحة والجرأة ووضع النقاط على الحروف وهو تقرير شامل كل الظروف، حيث انه وضع السلبيات في سلة واحدة وخانة واحدة، وما تميز به التقرير بأنه جاء بأسلوب نقدي وصريح وفيها معالجات لتبعات الأزمة».

وأضاف المقابي «بأن خطاب جلالة الملك كان خطابا حضاريا يعترف بوجوه التقصير ووجوب علاجه، وهذا الخطاب يولد الثقة بالنسبة للمواطن ويشعره بحالة من الطمأنينة والأمان في ظل وجود خطاب يتقبل خطاب الآخر».

وتابع المقابي بقوله «خطاب الملك وضع صورة واضحة جسدت روح التعاون الأممي بين الشعب البحريني وبين الأمم الأخرى، حيث ان الخطاب كان شاملاً ونابعاً من القلب وصادقا»، مشيراً إلى «أن جلالته شكّل لجنة تقوم بدراسة التوصيات والتأكد من تطبيقها، إضافة لذلك لفتح باب التظلم والشكاوى للتوصيات التي أطلقها السيد بسيوني في تقريره»، مؤكداً على «أن خطاب جلالة الملك هو خطاب إجابة مباشرة إلى مطالب شعبية».

من جانبه، قال الصحفي محمد الخالدي «إن المجاميع التي تسمي نفسها معارضة هي لحد الآن لم تدن ما اقترفته أيديها خلال الأحداث المؤسفة التي شهدتها البحرين أو حتى على الأقل لم تدن التنظيم الارهابي الذي كشف عنه مؤخراً وكان يسعى لاستهداف وزارة الداخلية وجسر الملك فهد وبعض الأشخاص الآخرين».

وأضاف «أن مضامين كلمة جلالته هي التزام دولي ومحلي بتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق وإقرار أمام المحافل الدولية بجملة من التوصيات بما من شأنه تفعيل مصالحة وطنية شاملة».

وأضاف «ان جلالة الملك المفدى وانطلاقاً من رغبته الصادقة في تجاوز الأحداث ومحاسبة كل مسئول عن أي تجاوزات، فقد رفع الحصانة عن أي مسئول لا يلتزم بالواجبات الحقوقية المناطة إليه بما من شأنه إشاعة الطمأنينة لجميع الناس الذي يشعرون بأنهم كانوا ضحية بشكل أو آخر رغبة منه بأن تكون البحرين بلد الأمن والأمان».

بدوره اعتبر رئيس جمعية جماية المستهلك ماجد شرف أن تقرير بسيوني سيؤسس لمرحلة جديدة في البحرين، وأن خطاب جلالة الملك حافز لتجاوز الماضي، سيما وأن جلالته أمر بتشكيل لجنة وزارية لمناقشة التقرير وتنفيذ توصياته.

وأشار شرف إلى «أن القادم هو مرحلة تاريخية نأمل من خلالها الكثير من التغييرات الايجابية والتي تصب في صالح البحرين حتى تخرج البحرين بأفضل مما كانت عليه سابقاً وتتقدم للأمام خطوات في النهضة والبناء»، داعياً «إلى تشكيل لجنة أهلية من الوجهاء والعقلاء في البحرين بموازاة اللجنة الوزارية وتعمل معها لتنفيذ ما جاء في توصيات جلالة الملك وتكون هذه اللجنة منتخبة من جميع الأطياف ومن خيرة الممثلين».

مارك تونر

أمريكا ترحب بتصريحات الملك في المضي بالإصلاحات

رحبت الولايات المتحدة الامريكية امس بتصريحات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حول المضي قدما نحو مزيد من الاصلاحات في البحرين. واعتبرت وزارة الخارجية الامريكية ان وعود الاصلاح التي أطلقها حضرة صاحب الجلالة توفر «فرصة تاريخية» للمصالحة في البحرين وتجاوز الازمة التي مرت بها البلاد، مشيدة بما وعد به جلالته من اصلاحات ترضي «كافة اطياف» المجتمع.

كما رحبت الخارجية الامريكية في تعليق لها مساء امس على لسان المتحدث باسم الوزارة مارك تونر بتقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الصادر أمس، واعتبرت ان هذا التقرير يتيح طريقا للانطلاق الى الامام وحل الازمة في مملكة البحرين.

ويليام هيغ

بريطانيا ترحب بتقرير تقصي الحقائق وتطالب المعارضة بالمصالحة

قال وزير الخارجية ويليام هيغ في معرض تعليقه على تقرير لجنة التحقيق المستقلة في البحرين الذي نشر اليوم «أرحب أشد الترحيب بنشر لجنة التحقيق المستقلة في البحرين تقريرها اليوم. وسنقوم باستعراضه بالتفصيل ونناقش ما جاء فيه من نتائج مع شركائنا». واضاف «اننا، ومنذ بداية القلاقل في شهر فبراير، واصلنا التعبير عن قلقنا الشديد بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وأوضحنا بأنه لا مناص من معالجتها بصراحة وبسرعة. إن حكومة البحرين تتحمل مسؤولية خاصة عن ذلك، حسبما جاء في التقرير. ويوفر التقرير فرصة مهمة لإعادة بناء الثقة المتبادلة ويشجع على الإصلاح والمصالحة».

وقال «يثير بعض ما توصل إليه التقرير من نتائج قلقاً شديداً، لاسيما استخدام التعذيب المنهجي والقوة المفرطة مع المحتجزين. وعليه فإننا نرحب بتجاوب ملك البحرين الأولي مع التقرير والتزام الحكومة بتطبيق التوصيات، وضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت سابقا، ووضع آليات للحيلولة دون وقوع انتهاكات في المستقبل». واضاف «سيظل العالم يراقب للتأكد من أن الحكومة ستتصرف بحزم في الأيام والأسابيع القادمة لمعالجة الانتهاكات الخطيرة التي أشار إليها التقرير. سيكون هذا مهما جداً لمستقبل الاستقرار في البحرين».

وحث الوزير جميع قوى المعارضة على العمل بموجب توصيات التقرير، إظهارا لالتزامها بالمصالحة ومساهمة منها بعملية التجديد، وستكون المملكة المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة للبحرين في هذه الجهود المهمة جدا».

الأيام ALAYAM
الخميس 28 ذو الحجة 1432 - العدد 8263
Thursday 24th - November 2011 - No.8263
www.alayam.com
Bahrain Independent Commission of Inquiry

عبدالله بوغمار

محسن العصفور

عبدالرحمن الباكر

حسن مدن

حسن العالي

الجميع دعا إلى ضرورة استثماره في فتح صفحة جديدة من أجل مستقبل أفضل

جمعيات سياسية ترحّب بالتقرير .. وأخرى تدينه وتعتبره منحازاً ضدّ الحكومة

كتب – محرر شؤون الجمعيات:

تباينت آراء الجمعيات السياسية حول تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي يرأسها البروفسور محمود شريف بسيوني بين «راض» عن أداء التقرير وما ورد فيه، وبين «ساخط» عليه.

واعتًبرت بعض الجمعيات السياسية أن التقرير لم يكن حياديا، ولم يعبر بصورة واضحة وواقعية عن الأحداث الحقيقية التي مرت بها البلاد جراء الأزمة الأخيرة، ، فيما رأت فعاليات سياسية أخرى أن التقرير جاء بدرجة كافية من الموضوعية والمهنية في تشخيصه لأوجه الأزمة التي شهدتها البلاد منذ 14 من فبراير.

ورأت فعاليات سياسية أن لجنة تقصي الحقائق كان يجدر بها أن تنتقد المعارضة كما انتقدت الطرف الرسمي، وأن توجه لها توصيات لتصحيح مسارها، خصوصا وأنها السبب وراء ما حدث من أزمة منذ 14 فبراير حتى الآن.

وراحت بعض الفعاليات إلى التشكيك بتقرير لجنة تقصي الحقائق، معتبرة أن اللجنة أخفت الكثير من الوقائع والحقائق التي مرت بالبلاد، معتبرة أن التوصيات التي قدمها بسيوني ليست ملزمة للدولة.

رأى العضو المؤسس بجمعية العدالة والتنمية الشيخ محسن العصفور أن تقرير بسيوني يعتبر تقرير «بس عيون» – بحسب وصفه– ، موضحاً أن « الدكتور بسيوني بحكم تخصصه ومجال عمله له تقدير، ويعد التقرير الذي يقدم إنجازا تاريخيا واستثنائيا، فضلا عن كونه تقريراً نوعياً على مستوى المنطقة والعالم».

وأشار إلى أن أهم إنجاز أن تقوم حكومة بجلب جهة محايدة لنقد أدائها في أزمة استثنائية، ومليئة بالتداخلات لرصد بعض التقصير والقصور والتجاوزات، مشيرا إلى أن مثل هذه القضية تكون عصية على أن يقوم بها أحد من أنظمة الحكم في العالم، ويفتح المجال على مصراعيه للكشف عن حقائق أحداث معينة كما حصل في البحرين.

وأضاف «ان التقرير للأسف كان ناقصاً، وأن الخط العريض فيه يمثل تقرير بعيون واحدة فقط، نظرا لنقده الحكومة دون التطرق إلى نقد تحليل واضح للمعارضة، إذ كان الأجدى بالتقرير أن يكون شموليا وينظر لنقد الجهتين الحكومة والمعارضة التي تدعي أنها كذلك».

وذكر العصفور أنه اذا «كان هناك رصد لقصور وتجاوز وتعدي من بعض الجهات في الدولة خصوصا الأمنية، فهناك مثلها صدرت من قبل المعارضة والتي تعتبر هي سبب التأزيم والعنف، كما أن الفعل الذي تعاملت به المعارضة هو ما جلب ردة الفعل من أعمال التخريب والترويع، ولكل فعل ردة فعل».

وأشار إلى أن التقرير كما نقد الحكومة نقدا تحليليا كان عليه أن ينتقد المعارضة في تجاوزها كذلك، واذا كانت هناك توصيات للحكومة كونها ليست اللاعب الوحيد في العملية السياسية، فهناك بالمقابل المعارضة التي ينبغي أن تعطى توصيات هي الأخرى لتصحيح مسارها، ولان مثل هذه التوصيات لم تدرج في التقرير، فإن ذلك يعبر عن أن التقرير قاصر وناقص وغير شمولي، مطالبا بسيوني قبل مغادرة البحرين تصحيح هذا النقص، حتى تعتبر أن المهمة التي قام بها قد انجزت.

ولفت إلى أن المعارضة مطالبة بتصحيح أجندتها لكي تكون صاحبة أجندة وطنية تحمل هم المواطن والوطن بالدرجة الأولى، مستدركا أن «هناك دعم خليجي قدم للبحرين من قبل الأشقاء يقدر بـ 10 مليارات لحل مشكلة المواطن، وكان يفترض بالمعارضة بدلا من أن تنسحب من المجلس النيابي، أن تشارك فيه لحل جميع المشكلات بما فيها صعوبة المعيشة التي تعترض حالة المواطن، والسعي لتحقيق الرفاهية الحقيقية على مبدأ العدل والمساواة بلا تمييز، معتبرا هروب المعارضة هروب من المسؤولية وموقع الخدمة ونزول للشارع ضار بالوطن والمواطن».

وتابع العصفور «التقرير أسهب في رفض ما وقع من تجاوزات في الجهة الأمنية، لكن لا ننسى الاستفزازات المستمرة والتعديات الموجهة للوطن والمواطن بالدرجة الأولى من حرق الإطارات وسكب الزيت، ومن الأمور الأخرى التي لا يقبلها العقل».

أما فيما يتعلق بكلمة جلالة الملك التي تبعت تقرير بسيوني فقد كانت – بحسب العصفور– تحاول أن توازن النقص الذي طرأ في تقرير بسيوني، موضحا أنها كانت كلمة حكيمة وتوازن النقص الذي وقع فيه بسيوني لأن العتب يجب أن يجري على المعارضة قبل الحكومة في استمرار الأزمة وكل الاختناقات وفي كل العواقب التي أضرت بالاقتصاد وتسببت في قطع الأرزاق وفي إلحاق الأذى والضرر بالمواطنين.

من جانبه، قال الأمين العام للمنبر الديمقراطي التقدمي حول تقرير لجنة بسيوني «نحن بانتظار الاطلاع على النص الكامل لتقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، فان الخلاصة والتوصيات التي قدمها رئيس اللجنة البرفيسور بسيوني في حفل تسليم التقرير لجلالة الملك، تشي بأن التقرير على درجة كافية من الموضوعية والمهنية في تشخيصه لأوجه التعديات التي شهدتها البلاد منذ بداية الأزمة».

وأضاف مدن» ليس مطلوباً، في تقديرنا، أن ترضي حيثيات وخلاصات التقرير كافة المعنيين، ولكن هذا هو شأن أي تقرير تقدمه لجنة، كلجنة بسيوني، عليها أن تقدم تقريراً حيادياً، لا ينطلق من موقع التعاطف مع جهة أو أخرى، وانما يستند الى معايير حقوقية وانسانية متفق عليها».

واستدرك «من هذه الزاوية فان ما سمعناه من البرفيسور بسيوني في كلمته يشير الى حرصه وكافة أعضاء اللجنة التي يرأسها على الانطلاق من ذلك في تشخيص ما جرى، وتقديم المقترحات الرامية لمعالجة الآثار المؤلمة التي مازلنا نعيش تداعياتها، سواء على صعيد الجانب الإنساني، أو على صعيد الوحدة الوطنية لشعبنا ومجتمعنا التي تعرضت لتمزق خطير لا يمكن لأي مخلص لوطنه وأهله أن يقبله أو يسمح باستمرار».

وأشار مدن إلى أن جلالة الملك قد أعلن في كلمته الجوابية موافقة الدولة على التقرير ومحتوياته، مضيفاً «اننا نتطلع الى سرعة المبادرة في ايجاد آليات تنفيذ توصيات التقرير لإنهاء معاناة المتضررين من الاجراءات التي طالتهم في المواقع المختلفة، وأن يجري ايقاف كافة أنواع الخطابات الاعلامية المسيئة لهذا المكون أو ذاك من المكونات السياسية والاجتماعية في البلاد، وأن ينفتح الاعلام على الآراء المختلفة في اتجاه بلورة خطاب وطني جامع، يُوحد ولا يُفرق، يساعد على تضميد الجراح، لا على نكأها».

وأشار إلى أن التقرير غطى جوانب حقوقية وتشريعية وانسانية واعلامية، وهذا يشير الى اننا بصدد منظومة متكاملة من الأداء بحاجة الى مراجعة جدية، ففي مثل هذه المراجعة تكمن مصلحة وطننا وشعبنا، من أجل الخروج من مناخ التأزيم الى مناخ الحل، والخروج من دائرة المراوحة عند نقطة الأزمة، والمضي بالبحرين إلى آفاق جديدة في اتجاه الاصلاح والتجديد والتقدم، ولا سبيل أمامنا لبلوغ ذلك غير طريق المصارحة والمصالحة الوطنية وتعزيز مقومات عيشنا المشترك في وطن يتسع لجميع أبنائه.

إلى ذلك قال الأمين العام لجمعية التجمع القومي د.حسن العالي «أعتقد أنه لازالت هناك حاجة لقراءة التقرير بالكامل، حتى يمكن على غرار ذلك إصدار الحكم فيه، خصوصا وأنه تقرير طويل يطرح في 500 صفحة، لذا فإننا لا نستطيع أن نصدر حكم قبل قراءته والتمعن فيما جاء فيه».

واستدرك العالي «لكن بحد ذاتها تشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق بوزن دولي أمر مرحب به، كما أننا رحبنا باللجنة مع بداية تأسيسها ولازلنا نؤكد على أهمية هذه الخطوة وإيجابيتها، خصوصا ما ينتج عن ذلك من إصدار تقييم محايد لما جرى في البحرين خلال الأشهر الماضية والخروج بتوصيات تسهم في الاستقرار الأمني والسياسي في البلد».

ورأى أن خطاب جلالة الملك كان خطابا متميزا وواضحا، وأن الكلمة كان فيها ملامسة للقضايا الرئيسية التي يفترض أن يتم التطرق لها في مثل هذه المناسبة، سواء ما يخص رفض جلالته بالمس بالمواطنين وانتهاك حقوقهم الإنسانية أو فيما يخص ضرورة تطوير التشريعات خصوصا في مجال حقوق الإنسان، وتطوير الأجهزة التي تعمل على ضمان حقوق الإنسان في البحرين. موضحا «نحن نتفق مع جلالة الملك، في رفض التدخل في شؤوننا الداخلية من الدول المجاورة سواء من إيران أو غيرها، وما يحدث في البحرين قضية وطنية بحتة لا يحق لأحد أن يتدخل فيها».

وأشار إلى أن تقرير بسيوني جاء لمعالجة الجوانب الحقوقية والإنسانية التي ترتبت على أحداث فبراير ومارس، مشيرا إلى أن خلفية الأحداث ترتكز على المطالبات السياسية المشروعة، ولذلك هناك تطلع إلى أن يمهد التقرير للعودة للحوار والخروج بحلول سياسية التي هي وحدها الكفيلة بضمان عدم استمرار مثل هذه الحالة المعاشة في البحرين.

من جانبه، رأى الأمين العام لجمعية التجمع الوطني الدستوري عبدالرحمن الباكر أن التقرير ظلم الجهة الرسمية في البلاد كثيرا، إذ أن 85٪ مما ورد في تقرير بسيوني يؤيد الجماعة الذين تضرروا والمتسببين في أحداث 14 فبرايرا.

ورأى أن التقرير بصفة عامة في جانب كبير منه وقف مع جماعة 14 فبراير وما تلاها من أحداث، مستدركا «إلا أننا في وقت لن نقول من انتصر على حساب من، إذ لابد أن يكون الانتصار للوطن، فما طرحه بسيوني هو ما خلص إليه من وجهة نظره ووجهة نظر لجنته».

وأضاف الباكر «نأمل أن يكون بهذا التقرير وما ورد فيه من توصيات لجنة التحقيق، إضافة لوعود جلالة الملك وتأكيده وترحيبه بالتقرير أن يكون انطلاقة للمصالحة الوطنية بين مكونات الشعب والقيادة».

ودعا الباكر إذا كانت هناك تدخلات خارجية أن ترفع يدها عن هذا المبدأ القائم على الإخلال بالأمن في البحرين وخلق المشاكل، مشيرا إلى أن التقرير تناول جميع الجوانب ابتداء من تاريخ البحرين ومكوناته وما مر عليه البلاد من أحداث، إضافة إلى استعراض القوانين، والمواثيق الموقعة عليها البحرين.

وأشار إلى أن أهم ما تضمنه حفل تسليم تقرير لجنة تقصي الحقائق هو خطاب جلالة الملك ورده على توصيات اللجنة، إذ أن الوعود التي أطلقها اليوم خصوصا فيما يتعلق بتشكيل فريق عمل لتفعيل توصيات لجنة التحقيق، والتوجيه لتنفيذ تلك التوصيات.

وذكر أن الشعب والقيادة يتفقان على الحاجة للخروج من الأزمة وتحقيق المصالحة الوطنية، معتبرا أن ذلك يتحقق عندما لا يرى فريق أنه منتصر على الفريق الآخر، وأن النصر للوطن فقط، وهو ما يستدعيه السعي الحثيث نحو إعادة اللحمة الوطنية، وتقديم التنازلات من جانب الطرف الرسمي والمعارضة، ووضع الأيدي مع بعضها لتنفيذ ما ورد في التقرير.

وفي رسالة للمتضررين في الأزمة الأخيرة قال الباكر»نتمنى من المواطنين ممن تعرضوا للضرر أن يعرفوا أن التضحيات لابد منها لتحقيق أي عمل».

من جانبه، قال الأمين العام لجمعية الصف عبدالله بوغمار إن التقرير لم يتطرق للكثير من الحقائق كأحداث مجمع السلمانية والجامعة، وممارسات بعض المعلمين، وسد الشوارع وضرب الاقتصاد الوطني.

وعبر بوغمار عن أسفه للطرح الذي تناوله القرير، موضحا «للأسف أن التقرير سيقدم لهجة حيادية بعد عمل استغرق 5 شهور للجنة في البحرين، قد تكون هناك فعلاً بعض التجاوزات والاخطاء لدى الحكومة أو بطء في بعض الإصلاحات كما ورد عنها في الفترة السابقة، لكن بسيوني أخفى بعض الحقائق ولم يتطرق لها لمجرد الذكر».

وأشار إلى أن التقرير لم يتطرق لايران الذين جندت قنوات فضائية وإعلام، وإعلاميين بحرينيين وغير بحرينيين، والتعرض من خلالها للبحرين وللقيادة.

وتساءل بوغمار «لا أدري لم تجاهل بسيوني ولجنته كونها لجنة محايدة الكثير من القضايا التي يعلم القاصي والداني بها، وهو ما يجعلني نضع على التقرير ألف استفهام».

وتابع «ما الغرض من عدم ورود قضايا مهمة في التقرير؟ فالتقرير لم يكن حياديا ولم يلامس الحقيقة كما هي، نحن لا نريد زيادة أو نقصان، لكن التقرير بهذا الشكل مشكوك في مصداقيته، ولا يلزم الدولة، وما قيلت من ملاحظات هي مجرد توصيات.

وأشار إلى أن خطاب جلالة الملك عالج النقص في تقرير بسيوني، وكانت مضامين كلمته تنم عن كل صدق وأمانة، وتعهد بتشكيل لجنة سوف تعمل على تعويض من تضرر في الأزمة الأخيرة، وهي خطة يشكر جلالة الملك عليها.

وأشار إلى أن جلالة الملك قال إن هناك نقصا، وأنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق الكمال التام، إضافة إلى أن جلالته كان حيادياً في كلمته بالرغم من إمكانيته أن يوقف المشاكل التي مرت على البلاد بقوة القانون.

ورأى بوغمار أنه كان على بسيوني أن يلتزم منتهى الصدق مع نفسه والأمانة التي وكل عليها، ولا يعبث بالتقرير كما يحلو له، خصوصا وأن الجميع يعلم ما حصل في البحرين.

> **مدن: التقرير غطى جوانب حقوقية وتشريعية وانسانية واعلامية**

> **العالي: لازالت هناك حاجة لقراءة التقرير بالكامل، حتى يمكن على غرار ذلك إصدار الحكم فيه**

> **العصفور: أهم إنجاز أن تقوم حكومة بجلب جهة محايدة لنقد أدائها في أزمة استثنائية**

> **الباكر: التقرير ظلم الجهة الرسمية في البلاد كثيرا**

اعتبروا أن التقرير أشار إلى الأخطاء التي ارتكبها الطرفان.. وبعضهم انتقد تبرئته لإيران

نوّاب: تشكيل لجنة حكومية لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق خطوة شجاعة

كتب – محرر شؤون البرلمان:

أكّد أعضاء من مجلس النواب من مختلف الكتل النيابية على ضرورة أن تبدأ مملكة البحرين صفحة جديدة بعد نشر نتائج اللجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق حول ما جرى في فبراير ومارس الفائتين، مشيدين بخطاب جلالة الملك أمس والذي أكّد فيه تمسكه بخيار الإصلاح الوطني وبتشكيل لجنة حكومية تتابع تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق.

وأكّد النوّاب أن التقرير يجب أن يمثّل بداية لفتح صفحة جديدة لكل البحرينيين، داعين إلى تضافر كافة الجهود من جميع القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية من أجل تجاوز الأحداث المؤسفة التي مرّت بها البحرين والتي قسّمت المجتمع البحريني وأذكت الصراعات الطائفية البعيدة.

ودعا النوّاب إلى ضرورة الاستفادة من التقرير ليس لفتح الجروح، وإنما من أجل معالجة ما تسبّبت فيه الأزمة السابقة من جروح عانى منها الكثيرون، داعين ضرورة التأسيس لثقافة التسامح والتعاون.

وأكد النواب على احترام ما خرج به فريق لجنة تقصي الحقائق برئاسة القاضي د. محمود بسيوني، مشيدين بالتوصيات التي تعرض لها خلال حفل أقيم بمناسبة تسلم جلالة الملك للتقرير.

حسن الدوسري

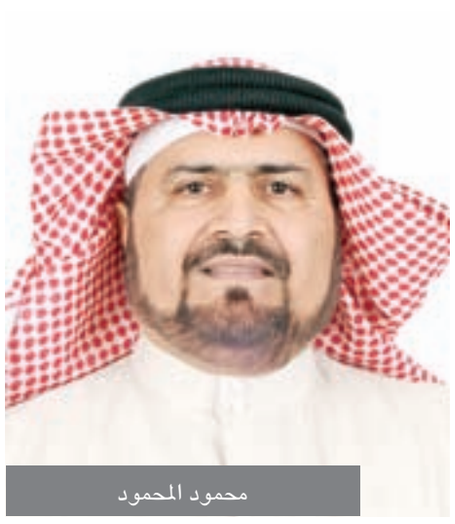
محمود المحمود

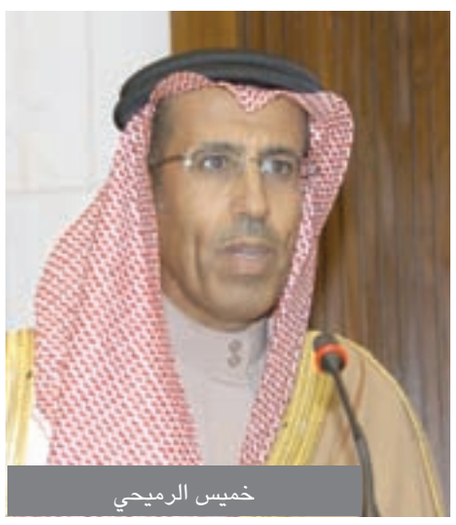
خميس الرميحي

أحمد الساعاتي

علي الدرازي

جمال صالح

التقرير يحتاج قراءة متأنية

قال النائب خميس الرميحي على أن رئيس اللجنة البحرينية لتقصّي الحقائق أمس، تكلم عن خلاصة وتوصيات وعناوين عامّة، ولم يتكلم عن كل التقرير، وبالتالي فإنه من الصعوبة التعليق على تفاصيل لم نقرأها لحد الآن وبسيوني تطرق لعدة نقاط بشكل مختصر وحسب ما جاء فإن التقرير يتكون من 12 فصلا.

وقال: تحدث عن ما جاء من أحداث في البحرين من في فبراير ومارس وفترة السلامة الوطنية وأعتقد أنه لا ينبغي استباق الأحداث والتعليق على ما ذكره من أمور مختصرة، وباعتقادي أن هناك الكثير من الأمور التفصيلية التي لم يتطرق لها.

وتابع: بسيوني هو قاضي دولي، وأنا كنت متوقعا أن يقول كلمات مبهمة حفاظا على سمعته كونه قاضيا ويقف بحياد كونه لا يستطيع تحميل فئة دون اخرى، واكتفى بتحميل جزء من المسؤولية على الحكومة والأمن وجزء على المتظاهرين ولكن هناك أمور تفصيلية في التقرير لا نعلمها لحد الآن.

وأضاف: جلالة الملك أمر بتشكيل لجنة حكومية لدراسة ما جاء في التقرير، وتطرق جلالته لأمور كثيرة، وأكد أن العرب معروفين بتسامحهم وطالب بتشكيل لجنة عربية لحقوق الإنسان وهي حجر زاوية لكلمة جلالة الملك في خطابه.

وأكد الرميحي أن دور مجلس النواب سيكون كبيرا في إقرار التشريعات التي توافق عليها الحوار الوطني وبث روح التسامح وإعادة الوضع لما كان عليه في السابق من محبة ووئام بين جميع فئات الشعب وعدم زج الأطفال في صراعات والأمور الطائفية التي لا تعود بالنفع على الجميع وأعتقد أن دور المجلس مهم وقد بدأ من هذه اللحظة منذ انتهاء تقرير لجنة تقصي الحقائق.

اللجنة قانونية حقوقية وليست سياسية

من جانبه، قال رئيس كتلة البحرين النائب أحمد الساعاتي أننا لسنا في موقع التعليق على التقرير، لأن التقرير مكون من 500 صفحة وهناك تفاصيل كثيرة توصلت إليها اللجنة بعد جهود مضنية وطويلة جداً.

وقال: الأحداث المفاجئة والكبيرة التي مرت بها البحرين خلال شهري فبراير ومارس وامتدت لغاية يومنا هذا والكثير من الحوادث والتداعيات الناجمة عن الأزمة تتطلب وقتا اطول من الوقت الذي عملت فيه اللجنة في غضون 5 أشهر ولذلك اعتقد أن التقرير بحاجة للمزيد من المعلومات والوقت لكي يستطيع أن يعبر عن الصورة الحقيقية لما حدث.

وأضاف: التقرير لن يعجب الكثير من المواطنين والحكومة وربما يرضي المعارضة لأنه تبنى الكثير من أقوالهم ومواقفهم بناء على الشهادات التي حصلت عليها اللجنة.

وأوضح الساعاتي أن هذه اللجنة قانونية حقوقية وليست لجنة سياسية ولذلك نرى أن جل عملها انصب على الأمور الجنائية ومسألة حقوق الإنسان والأدلة والبراهين والوقائع دون النظر في المواقف والتصريحات أو تسلسل الأحداث السياسية.

ولفت الساعات إلى أن تكليف جلالة الملك للجنة لمعرفة ماذا حدث من وجهة نظر محايدة، وغير حكومية، فلذلك استمعنا الرأي الآخر الذي لم يتداول في الإعلام الرسمي.

وتابع: نقول كسياسيين ومواطنين ان ما يهمنا في التقرير والهدف منه تصحيح الخلل فيما حدث ومحاسبة الجهة التي ارتكبت الأخطاء لكي نبدأ بطي صفحة الأزمة ونبدأ بصفحة جديدة وقبل ذلك نعطي لكل ذي حق حقه من المتضررين ونحاسب المتسببين في الأزمة وتصحيح من قوانينا وإجراءاتنا لكي لا تتكرر هذه الأزمة.

وقال: أعتقد أن جلالة الملك بتشكيله للجنة في وقت مبكر ومنحها كافة الصلاحيات والدعم لفتح أي ملف سياسي في أي جهة في الدولة و واحترام إعلامنا لنتائج التقرير فهي سياسة متقدمة على معظم الدول العربية وحتى غير العربية ولأول مرة نشهد لجنة تقصي ممولة من الحكومة تقوم بإصدار تقرير ضد الحكومة ويتم دعوة الأعيان وينقل على الهواء المباشر في التلفزيون الرسمي إنما يدل على عدة أشياء اولها معالجة حقيقية وجدية للازمة ويدل على احترام دولة القانون والمؤسسات وسياسة الشفافية والمصارحة بين الحكم والشعب.

ولفت إلى أن جلالة الملك لم يستغل الأزمة لكي يبرر الأخطاء أو لكي يوقف مشروعه الإصلاحي بل وجد الأزمة لانطلاقة جديدة للمشروع الإصلاحي عندما بدأ الحكم، وهذا يدل على أن الملك عازم أن يمضي قدما للإصلاحات السياسية والاجتماعية وينقل البحرين إلى مصاف الدول المتقدمة وبالتحديد في مسالة حقوق الإنسان، حيث ضرب الملك المثل في الدول الأوروبية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ونحن على ثقة أن البحرين ستعود مرة اخرى كما كانت كما أطلق مشروعها الإصلاحي، حيث ارتفع رصيد البحرين على مستوى الحقوقي والاقتصادي بين دول العالم المتقدم ولكن لم يتم ذلك قبل معالجة الازمة ولن يتم دون تعاون كامل ما بين القيادة والمواطنين كل في موقعه من جمعيات سياسية ومجتمع مدني وكذلك الأفراد.

وقال: جلالة الملك أكد على تمسكه بالاصلاح وعدم الرجوع للخلف، ودعا لمعالجة الأخطاء، لذلك الآن الدور على المواطنين أن يبادروا باستغلال هذه الفرصة لاعادة دوران عجلة الإصلاح من خلال الحوار وبروح الأسرة الواحدة يكون الهدف الأسمى المحافظة على الوحدة الوطنية وثوابت الحكم ودولة المؤسسات.

وأكد أن المسؤولية الأكبر بعد قبول جلالة الملك والحكومة بنتائج تقرير بسيوني فالمسئولية على الجمعيات السياسة المعارضة والقوى الأخرى إتاحة الفرصة للبناء وتعزيز الثقة بينها وبين المواطنين وبينها وبين الحكومة وإعادة الثقة تتطلب الكثير من الجهد لما تعرضت له أضرار مما يتطلب عمل مضني وجاد ومخلص دون النظر في مكاسب آنية.

وقال:كلمة جلالة الملك أمس، سوف ستتبعها قرارات ومبادرات من جلالته لتنفيذ العديد من الإصلاحات والتوصيات الواردة في التقرير وندعو المعارضة عدم استغلال هذه التقرير بفتح صفحة جديدة من المناوشات والتأزيم ومن الضغط وتحريك الشارع وبدل من ذلك لا بد ان نبني على هذا التقرير وعدم استخدامه.

التدخل الإيراني في البحرين موجود

من جانبه، أكد النائب حسن الدوسري على أنه طالما وافقنا على لجنة تقصي الحقائق فلا بد أن نرضى بتوصياتها، وحتى إن كان لدينا مآخذ عليها ولكن نتمنى من الحكومة أن تفعل التوصيات التي جاء في تقرير اللجنة وإن كان هناك تركيز من قبل اللجنة على قوى الامن، إلا أننا لا نعفيها من المسؤولية، ولكن لا أن نحمل وزر المسؤولية على رجال الأمن فقط، وكان على بسيوني أن يوضح للرأي العام لماذا قامت قوى الأمن بالرد.

وأكد الدوسري أننا في مملكة المؤسسات والقانون ونرفض التعذيب في السجون وهناك إجراءات اتخذت من قبل وزارة الداخلية كما ستتخذ الإجراءات من قبل الداخلية للحد من هذه الأعمال وممارستها.

وقال: هناك أمور إيجابية كثيرة بما يتعلق بالهيكل الوظيفي لوزارة الداخلية وتوظيف المواطنين، لكنني أنتقد اللجنة فيما يتعلق بموضوع «التدخل الإيراني»، وأعتقد أن اللجنة في هذه الحيثية نحت إلى المنحى السياسي في التفسير وابتعدت عن المهنية، ولذلك فإن رد جلالة الملك فند هذا البند من التقرير وقال انه ربما كان لا يوجد تدخل إيراني في هذا الوقت ولكن التدخل الإيراني كان منذ وقت طويل في البحرين.

وقال: الحكومة استبقت التقرير وهناك مشاريع حولتها للسلطة التشريعية ونحن ندعو الجميع للم شمل الجميع واعتقد أن التوصيات جيدة وفي المستقبل إضافة لها ولا يمكن أن تأتي الحلول عن طريق التخريب عن طريق المغرر بهم من صغار السن، ولكن على الجميع أن يعي أن المستقبل سيكون أفضل بفضل الوحدة الوطنية.

تعزيز التسامح وتغيير المناهج

من جانبه أكد النائب جمال صالح أن هناك حاجة وضرورة أن يبادر الجميع إلى قراءة التقرير كاملاً، وقال «لقد استمعنا لمخلص عن التقرير وبعض من النقاط الرئيسية وهي التي عرضت خلال حفل تسليمه، وأنا واثق بأن التصور الكامل للتقرير ونتائجه يتضمنان الكثير من التفاصيل المهمة.

وقال: لا شك أن تقرير لجنة تقصي الحقائق وضع البحرين وشعب البحرين والحكومة على المحك، ونحتاج من أجل الاستفادة منه إلى شجاعة كل الأطراف، فالتقرير لم يأت بشيء جديد، وربما جاء بتفاصيل أكثر، ومن عاش على أرض البحرين يعلم أن هناك تجاوزات من كل الأطراف ولا بد أن نتحلى بالشجاعة، فالملك بين من خلال ما قاله ان الحكومة قبلت بالتوصيات والتقرير وتشكيل لجنة حكومية لتطبيق مرئيات لجنة تقصي الحقائق وجلالة الملك يحاول ان يرفعنا لمستوى الحدث ويأمر جلالته أن ننظر للأمام لاستخلاص العبر من الماضي وهناك درس في تقرير بسيوني.

وقال: ما لفت انتباهي ضرورة إعطاء السلطة القضائية استقلالها والدفع بها من أجل تحريرها وإعطائها استقلالية تامة والتوصية الأخرى تحديث وتطوير الأجهزة الأمنية وتطهيرها من الممارسات والتجاوزات التي ذكرها التقرير وكان التقرير واضحا في هذا الجانب وعلى وزارة الداخلية أن تتخلى عن هذا النهج وأن تستخدم الأساليب الحديثة حتى نحترم شعبنا ويحترمنا من في الخارج.

وتابع: ما أعجبني أيضاً هو توصية تطوير المناهج التعليمية وإخراج الطلبة والناشئة من الاحتقانات الطائفية والأخذ بهم إلى التسامح والسلمية وتعليمهم الحقوق وأصول المواطنة.

وأوضح ضرورة عقلنة وترشيد الخطابات والمنابر الدينية والنأي بها عن بث الطائفية، مؤكدا على ضرورة تأمين المحاكمات العادلة ووجود المحامين وعدم انتزاع الاعترافات عن طريق الإكراه والترويع وأن تكون المحاكم مقبولة ولا يوجد عليها أية شبهة دستورية.

وأكد أنه لا بد أن نخرج أقوياء من المحنة التي خيمت بظلالها على مملكة البحرين، وأن يكون الكل فائز وليس فئة دون أخرى ولا بد من تقبل التقرير ومعالجة ما ذكره التقرير لكي يرفعنا عالميا وأننا استطعنا معالجة أمورنا الداخلية وتقبل النقد والانتقاد.

كلمة جلالة الملك شجاعة

من جانبه أشاد النائب البرلماني محمود المحمود بكلمة جلالة الملك الشجاعة والتي اكد فيها التزامه بما جاء في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصى الحقائق والالتزام والوقوف على حقيقة وقائع الأحداث المؤسفة التي شهدتها المملكة من خلال الأحداث التي وقعت في شهري فبراير ومارس وخاصة أن جلالته هو من أمر بتشكيلها.

وطالب المحمود جميع الأطراف بالتحلي بالحكمة وتغليب المصلحة الوطنية العلياء واحترام النظام والقانون على ضرورة التأني في قراءة هذا التقرير وعدم الانجرار او اتخاذ قرارات متسرعة كردود الأفعال أو الانفعال والتأكد من مدى سلامة تطبيق القوانين وفق الأعراف والقواعد الدولية.

واكد المحمود ثقته الغالية بالقرارات الحكيمة التي سوف يتخذها جلالة الملك بما يصب في مصلحة هذا الوطن العزيز وبأنه سيعيد المياه إلى مجاريها ويعطي كل ذي حق حقه مطالبا المعارضة بوقف عملية التأزيم وعدم تفتيت الوطن والابتعاد عن تعميق الجروح وإبراز صدق النوايا وعدم اللجوء إلى التصعيد الداخلي والخارجي، مشيرا إلى ان المتربصين لتمزيق وحدة الوطن لن يقبلوا بما ورد في التقرير حيث لن يرضوا الا باشتداد الازمة وسكب الزيت على النار لان هناك اطراف لا تؤمن بالديمقراطية ولا تؤمن بالرأي والرأي الاخر وتقرأ التقارير بالمعكوس وشعب البحرين مر بظروف اصعب من هذه الظروف كونه شعبا مسالما عاطفيا يتمتع بطيبة فائقة وشجاعة وبسالة لتقبل الرأي الأخر معربا عن أملة العودة إلى المسار الذي اختطه جلالة الملك لهذا الشعب الكريم داعيا المحمود كافة المواطنين للالتفاف حول قيادتهم الرشيدة لتطوير مشروع جلالة الملك الإصلاحي.

يجب قبول كل نتائج اللجنة

من جهته أكد النائب علي أحمد الدرازي على أن وجود لجنة تقصي الحقائق مستقلة في البحرين تعتبر الوحيدة من نوعها في دول المنطقة الخليجية والعربية وهي تحسب للبحرين.

ورأى الدرازي أن التقرير تضمّن الكثير من الجوانب القانونية الضرورية والتي سترسّخ دولة المؤسسات والقانون التي تعزّزت بفضل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، وستتعزز أكثر وأكثر بعد التقرير وتنفيذ توصياته.

واعتبر أن تقرير اللجنة كان متوازن ومهنياً، وأضاف «المفترض علينا كنواب الاستفادة مما حصل من أجل المحاسبة والمراقبة، ومن أجل تعزيز تطبيق القوانين والالتزام بها، وألاّ يُظلم أحد بسبب الرأي أو الاتجاه أو الايديولوجية.

وأكّد على ضرورة أن يقبل الجميع بنتائج التقرير، فاللجنة لم تتشكل إلاّ بهدف قبول نتائجها والالتزام بها، مشيداً في ذات الوقت بخطاب جلالة الملك أمس وواصفاً إياه بأنه خطاب جريء وشجاع.

تنفيذ توصيات اللجنة سيرتقي بمشروعنا السياسي الديمقراطي للأمام

شوريون: يجب تصحيح الخلل .. واستثمار «التقرير» في تعزيز الوحدة الوطنية

علي العصفور

د. ندى حفاظ

خالد المسقطي

الشيخ خالد آل خليفة

كتب– محرر شؤون البرلمان:

دعا شوريون إلى ضرورة الاستفادة من نتائج تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في تعزيز الوحدة الوطنية وعدم الانجرار إلى أية دعوات تأزيمية من أي طرف، كما طالبوا بضرورة تهيئة المناخات من أجل مصالحة وطنية.

واعتبر عضو مجلس الشورى الشيخ خالد آل خليفة أن البحرين تدشن في تاريخها مرحلة جديدة ، وقال «بتنفيذ ما جاء من توصيات في تقرير اللجنة فإننا سندخل مرحلة تاريخية من التطور السياسي البحريني، فبعد ان نجحنا في ميثاق العمل الوطني ومارسنا مشاركتنا في التشريع وشؤون البلد بكل حرية وعن طريق انتخابات نزيهة وممارسة ابداء الرأي بحرية وكل شفافية، فإننا اليوم نرتقي لمرحلة اخرى متطورة وخاصة في قضايا حقوق الانسان والديمقراطية».

وفيما يتعلق بما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق قال الشيخ خالد «إننا نشيد بما أتى به التقرير لأنه إن دل على شيء فإنما يدل على المصداقية والاستقلالية والشفافية التي تمتعت بها اللجنة خلال عملها دون اي تدخلات خارجية او داخلية، فقد أوقع هذا التقرير اللوم على كل الاطراف التي اساءت استخدام السلطة واستخدام المناخ المنفتح في البحرين ومن كل الأطراف».

واستدرك «إلاّ إنني أجد أن هناك ازدواجية واضحة في استخدام معيار الاعلام بالنسبة لتلفزيون البحرين وعدم استخدامه بالنسبة للقنوات الفضائية الايرانية التي ساهمت في تأجيج وتأزيم الوضع الداخلي في البحرين، خصوصا عندما اتى في التقرير انه لا يوجد ما يثبت التدخل الايراني في الازمة البحرينية وقد اعتمد فقط على أدلة مادية، بينما في ادانته لتلفزيون البحرين استخدم الإعلام كمعيار للإدانة ولم يستخدمه في حالة التدخل الايراني، فلو استمع بسيوني لكلمة الرئيس الايراني احمدي نجاد عند دخول درع الجزيرة للبحرين وكذلك بقية المسؤولين الإيرانيين لتأكد من الارتباط الايراني والأصابع الإيرانية الواضحة في الأزمة البحرينية».

واشار الشيخ خالد آل خليفة إلى أن كلمة جلالة الملك اثبتت ان هذا الرجل صادق في نواياه ولديه الرؤية الواضحة لمستقبل البحرين، فقد أكد على كرامة البحريني من خلال حقوقه وواجباته بالتأكيد على قضية حقوق الانسان وكذلك بالشروع بتنفيذ ما جاء من توصيات من لجنة تقصي الحقائق.

وأضاف «إن خطاب جلالته قد تميز بشكر اخواننا في درع الجزيرة وخاصة ان بسيوني لم يلحظ اي تجاوزات من تواجد درع الجزيرة في البحرين».

إلى ذلك أكد رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الشورى خالد المسقطي أن الكل كان بانتظار هذا التقرير، وبعد ان تم الإعلان عنه يتوجب على الجميع فتح صفحة جديدة، خصوصا وان هذه اللجنة اتصفت بالحيادية وبينت لنا مواقع الخلل، من هذا المنطلق يجب على الجميع الالتزام بتوصيات التقرير والوصول الى تسوية بين جميع الأطراف في المملكة.

واشاد المسقطي بموقف جلالة الملك في تقبل جميع ما جاء في التقرير وقال «ان جلالة الملك قد تقبل النقد الموجه من اللجنة إلى الجهات الحكومية، ولذلك يتوجب على الجميع ان يتقبل ما جاء في التقرير والعمل بتوصياته من اجل مستقبل البحرين، ولتحقيق مصلحة البلد يجب علينا العمل على اصلاح مكامن الخلل التي ذكرها التقرير بأسرع ما يمكن حتى نعطي انفسنا فرصة لبناء مستقبل افضل وذلك عن طريق ايجاد حلول لكل الأخطاء التي مررنا بها خلال الفترة السابقة».

وقال «علينا ان نتوقف عن توجيه الاتهامات لبعضنا البعض وألاّ ننسى ان هذا سيتسبب في شق كبير في المجتمع خاصة ان مجتمعنا صغير جدا، ويجب ألاّ ننسى أنه يتوجب علينا ان نخطط لمستقبلنا بطريقة نضمن فيها توفير أفضل الأجواء والمناخات الملائمة لتعايش كافة الطوائف فيما بينها».

وتابع «اعتقد ان لدينا جزء مهم الآن لبناء مستقبل افضل هو محاسبة النفس قبل اي شيء من أجل الوقوف على مواقع الأخطاء حتى لا نجعلها تتكرر ابدا، هناك من يقول ان المهمة صعبة وأنا اقول انها ليست مستحيلة، يجب ان نفكر في الجيل القادم لتفادي هذ الانشقاقات حيث ان واجبنا هو تقديم كل ما نستطيع لهذا الوطن».

وأضاف «كما ان الدولة ملتزمة بالقانون يتوجب علينا نحن كأفراد اعادة الثقة بين الجميع لأن الحكومة عليها واجبات وهي سرعة الانجاز وفتح صفحة جديدة فنحن ايضا علينا واجبات وهي التعاون مع الحكومة لتخطي هذه الأزمة».

من جانبها أكدت عضو مجلس الشورى الدكتورة ندى حفاظ على أهمية النتائج التي توصّل لها تقرير لجنة تقصي الحقائق في التأسيس لمصالحة حقيقية في البلاد، وقالت «بداية أود ان أشيد بالخطوة الهامة التي قام بها جلالة الملك من حيث تشكيل لجنة لتقصي الحقائق وهي خطوة هامة يهدف بها جلالته لمعرفة الحقائق ومن ثم إحقاق الحق، وهذا ما عهدناه من جلالته فهو أب الجميع».

وأضافت «لقد كثرت الأقاويل والقصص خلال الأزمة بالنسبة لتفاصيل ما حدث من انتهاكات لمبادئ حقوق الانسان ونحن كنا في انتظار هذا التقرير لمعرفة حقيقة ما جرى في البحرين من طرف محايد وهو لجنة تقصي الحقائق باعتبار أن اللجنة مكونة من اعضاء دوليين ومتخصصين وعلى مستوى عالٍ من النزاهة».

وتابعت «إن ملخص التقرير الذي استمعنا له أمس ذكر بوضوح أن هناك انتهاكات حصلت وأخطاء، وقد تم تحديد تلك الانتهاكات، كما تناول التقرير نماذج لنوعية الانتهاكات التي تم ممارستها وتصنيف هذه الانتهاكات حسب المعايير والأنظمة العالمية والدولية».

وأشارت الى أن التقرير قد تطرق للانتهاكات التي تعرض لها جميع الأطراف سواء من المعارضة او غير المعارضة، وتناولت تلك الانتهاكات مزاعم التعذيب والاعتقال.

وفيما يتعلق بالتوصيات التي جاء بها تقرير بسيوني قالت حفاظ «لقد ذكر التقرير العديد من التوصيات المهمة التي سترتقي بالنظام وبالديمقراطية في البحرين بما يتوافق مع حقوق الانسان وتوجهات المشروع الاصلاحي لجلالة الملك».

وذكرت «من خلال التوصيات تبيّن ان هناك عددا من التشريعات يجب ان تتطور وسوف تتم احالتها الى السلطة تشريعية حتى يتم التعديل عليها».

ودعت حفاظ الجميع لتقبل هذا التقرير بما فيه من توصيات وقالت «لا نريد ان تكون هناك فئة تصدق وفئة تكذب التقرير لأننا بحاجة للحمة وتخطي الأزمة ومن اجل البحرين والشعب البحريني يجب ان نكبر على الألم».

من جانبه أكد عضو مجلس الشورى علي العصفور أن تقرير البروفيسور محمد بسيوني كان حرفيا ومهنيا بمعنى الكلمة وقد غطى الأمور التي جرت في البحرين بنسبة 80٪ إلى 90٪، أما فيما يتعلق بجوانب اخرى فقد كان واضحا وصريحا.

وقال «أنا اهنئ من اتى ببسيوني للبحرين وهو جلالة الملك الذي اتى بلجنة حيادية لتقصي كل ما حدث في المملكة، القائد الذي اتى باللجنة وهذا موقف قوي لجلالته حيث انه لا يخاف من النقد، وقد بينت لنا هذه اللجنة مكامن الخطأ واستقبلها جلالته برحابة صدر وبإيجابية ووعد ان يتلافى الأخطاء ويستفيد منها في المستقبل وهذا نادرا ما نجده في دولة حصلت فيها مثل هذه المشاكل والأزمات، وهذا التعاطي من قبل القيادة السياسية مع الأحداث هو موقع اعتزاز».

واضاف «نحن نتكلم عن المصالحة الحقيقية للوطن وابنائه كما يجب ان نتناسى كل ما حدث»، مؤكدا ان المصالحة الحقيقة لا تأتي الا اذا اشترك فيها جميع طوائف المجتمع البحريني، مشددا على اهمية حل المشاكل على الصعيد المحلي دون التدخل من قبل اي طرف خارجي، خصوصا وان هذه اللجنة الحيادية قد فتحت الباب لإعادة اللحمة الوطنية، وكذلك جلالة الملك قد دعا لرأب الصدع الموجود بين كل الأطراف، مشيرا الى أهمية الاستفادة من هذه التجربة وتناسي كل الخلافات التي نشأت منذ بداية الأزمة.

ودعا العصفور جميع وسائل الإعلام لتصحيح أوضاعها وتغيير الأسلوب السابق الذي تتعاطى به، كما يتوجب على هذه الوسائل توجيه الخطاب للمصلحة العليا والمصلحة العامة ومحاولة السعي للمصالحة الحقيقة بين جميع اطراف المجتمع لأن انتصار الوطن هو انتصار الجميع، مؤكدا ان تغيير لغة الخطاب سوف تسهم في مرحلة الاصلاح المقبلة والتي ستمر بها البحرين في المستقبل القريب.

مهرة الغريب

فتحية الجهوري

زينب الناجم

الشيخة هيا بنت علي آل خليفة

ليلى المحميد

انتقدت ما أسمته «انحياز» تقرير لجنة تقصي الحقائق وعدم موضوعيتها

فعاليات نسائية ترحب بدعوة جلالة الملك إلى فتح صفحة جديدة للبحرين

كتبت– ليلى الحدي

أبدت فعاليات نسائية أمس ترحيبها بكلمة جلالة الملك، وهي الكلمة التي أكّد فيها جلالته على ضرورة فتح صفحة جديدة للبحرين، بالاتكاء على ما ورد في تقرير لجنة تقصّي الحقائق من توصيات.

واعتبرت الفعاليات النسائية أن البحرين بحاجة إلى مصالحة حقيقية، وبحاجة إلى مبادرات لتعزيز اللحمة الوطنية وتعزيز قيم التسامح والتقارب.

وقالت عضو جمعية الرعاية البحرينية الشيخة هيا بنت علي آل خليفة أن كلمة جلالة الملك تضمنت أموراً واضحة لا لبس فيها حول ضرورة استتباب الأمن الذي افتقدناه في المرحلة السابقة بسبب ما قام بها المتظاهرون والمخربّون من أعمال إجرامية تسببّت في ترويع الآمنين وتعطيل مصالح الناس، مشيرةً إلى أن تقرير لجنة تقصّي الحقائق المستقلّة لم يشر وللأسف للكثير من تلك الأعمال الإجرامية، حيث أن الكثير من الأعمال التي عاشها البحرينيون مثل قطع الطرقات واستهداف المقيمين والمواطنين من طائفة معيّنة ووضع إشارات على منازل بعض المواطنين بهدف استهدافها لم يتضمنها التقرير.

وانتقدت الشيخة هيا ما أشار له التقرير من انتقادات للإعلام البحريني، معتبرة أن ما قام به كان واجباً في ظل تلك الظروف السيئة، وذلك بعد أن صمت لعدّة أيام أمام الحملات الكبيرة التي كانت تقوم بها العشرات من الفضائيات عبر بث الشائعات والمعلومات المغلوطة التي هدفها تشويه صورة المملكة.

واعتبرت الشيخة هيا أن التقرير مال في الكثير من نتائجه نحو المعارضة ولم ينصف أطرافاً سياسية أخرى وخصوصاً الأطراف المستهدفة بسبب مواقفها المؤيدة للنظام ولاستتباب الأمن والاستقرار وتطبيق القانون.

إلى ذلك ثمّنت الشيخة هيا ما جاء على لسان جلالة الملك في خطاب الأمس، وخصوصاً حين شكر جلالته الدور الكبير الذي اضطلعت به قوات درع الجزيرة ورجال الأمن والجيش والحرس الوطني في حماية البحرين والذود عنها.

من جانبها رحبت رئيسة الاتحاد النسائي زينب الناجم بخطاب جلالة وبكل الخطوات التي أعلن عنها جلالته أمس، وقالت «إن عجلة الإصلاح في البلاد تسير بخطى ثابتة، وتطبيق نتائج لجنة التحقيق الملكية سوف تزيد من الإصلاح والمشروع الإصلاحي ولن تنقص منه، وأضافت «إننا مع إنصاف كل من تضرر من الأحداث التي عاشتها البلاد، ومن كل الأطراف والفئات والانتماءات، لأننا لانريد أن يُظلم أحد أي كان، سواء عبر فصله من العمل بشكل غير قانوني أو بأي إجراء آخر».

ودعت الناجم إلى تعويض كل المتضررين من الأحداث، مشيدة في الوقت ذاته من أمر جلالة الملك بإنشاء صندوق لتعويض كل من تضرر، وأضافت «نريد أن نفتح صفحة جديدة لمستقبل، وأن ننسى الماضي، ونرحّب باللحمة الوطنية وكما عهدنا شعب البحرين، فهو شعب متسامح متآلف منذ مئات السنين ونأمل الآن أن ترجع اللحمة الوطنية في أقرب وقت كما كانت قبل الأحداث وأن نطوي صفحة الماضي المؤلم.

من جانبها قالت رئيسية مجلس إدارة جمعية الرفاع الثقافية الخيرية فتحية الجهوري أن رد الملك على كلمة رئيس لجنة تقصي الحقائق محمود بسيوني هو الذي أنصف البحرين، وأضافت «لقد أثلجت كلمته صدور كل البحرينيين، لأنها كلمة أنصفت الجميع، كما أنها أكدت على ضرورة المحافظة على اللحمة الوطنية، ونحن مع تعزيز الوحدة الوطنية، ومع إعادة الأمور إلى مجاريها، لأن شعب البحرين معروف منذ القدم، فهو شعب يحمل ثقافة الانفتاح والتسامح والتقارب والتآلف، ونريد أن تستمر هذه القيم النبيلة وأن يتوارثها الأجيال جيلاً بعد جيل».

وبينت الجهوري أن هناك من قال أن تقرير لجنة تقصّي الحقائق غير منصف، وأضاف «بطبيعة الحال فهناك وجهات نظر متعدّدة، ويجب أن نبادر إلى قراءة التقرير، إلاّ أنه كان من الواضح أن فريق اللجنة كان يسعى لكتابة تقريراً حيادياً حول الأحداث، ولذلك تضمن الأخطاء التي وقع فيها كل الأطراف.

من جانبها رحبت رئيسية اللجنة النسائية بجمعية التجمع الوطني الدستوري جود مهرة الغريب بكلمة جلالة الملك فيما أعربت عن أسفها لما توصلت إلية نتائج لجنة تقصى الحقائق من أمور لا تتوافق مع ما شاهده البحرينيون بأعينهم على يد المخرّبين أبان الأزمة التي شهدتها البلاد من القيام بممارسات الهدف منها ترويع الآمنين من المواطنين والمقيمين، واستهداف الناس بسبب انتماءاتهم أو اختلافهم مع في وجهات النظر السياسية.

وقالت «لقد شهدت البحرين قيام العديد من الأطراف السياسية بتجاوزات كبيرة وخطيرة على الصعيد القانوني والإنساني، إلاّ أن التقرير لم يتطرّق لها، وذلك بحسب تقديري عدم موضوعية من قبل اللجنة.

من جانبها أوضحت ليلى محمد العلى عضو جمعية النساء الدولية أن تقرير لجنة تقصي الحقائق لم يكن بالنزاهة والحيادية والموضوعية التي توقعتها الفعاليات الشعبية والنيابية والسياسية والاجتماعية، وأضافت «فتقرير تلك اللجنة، أغفل الكثير من الجرائم التي ارتكبت خلال فترة الأحداث التي شهدتها البلاد، وذلك على الرغم من الشهادات الكثيرة التي قُدمت إلى اللجنة من قبل الناس ومن قبل العديد من الجمعيات السياسية والحقوقية في البلاد».

من جانبها قالت عضو لجنة ساحة الشرفاء ليلى المحميد أن كلمة جلالة أرجعت الثقة لأهالي البحرين، مشيدة في الوقت ذاته بما تضمنته تلك الكلمة من مضامين راقية وكبيرة، وحرص كبير على وحدة الشعب البحريني بجميع أطيافه وعلى التأسيس والبدء بصفحة جديدة.

واعتبرت المحميد أن ما ورد على لسان رئيس لجنة تقصي الحقائق محمود بسيوني لم يكن منصفاً، ولم يكن حيادياً، خصوصاً في القضايا التي تمس الاعتداءات التي حصلت ضدّ أهل السنة، والاستهداف الذي قام به المتظاهرون ضدّ الطائفة السنية.

وبينت المحميد أن عدد من المواطنين تعرضوا لإغلاق محلاتهم التجارية بسبب التداعيات الاقتصادية التي تسببت فيها الأحداث والأعمال الإجرامية والتخريبية التي قام بها المتظاهرون في شهر فبراير ومارس، واضطر الكثيرون لإغلاق سجلاتهم التجارية، إلاّ مع الأسف فإن تقرير بسيونى لم يتطرق إلى الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبحرين.

تقرير لجنة تقصى الحقائق يكشف الجرائم التي ارتكبها الكادر الطبي في مجمع السلمانية

كشف تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الذي صدر امس والتي يرأسها الخبير الدولي البروفسور محمود شريف بسيوني عن عدد من الجرائم التي ارتكبها الكادر الطبي في مجمع السلمانية الطبي

وقال التقرير انه خلال الفترة من 14 فبراير الى 16 مارس تجمع المحتجون عند مدخل ومخرج مجمع السلمانية الطبي وقد تلقت اللجنة شريط فيديو يظهر فيه رجل دين شيعي يدعو الشبان الاقوياء للسيطرة على مداخل ومخارج المجمع وظهر العلم ذو النقاط الاثنتي عشرة الخاص بالجمهورية الاسلامية الشيعية الاثنتى عشرية في المناطق المفتوحة داخل المجمع وفى بعض الاحيان كان يحمله بعض المحتجين الذين وصلوا الى الدور الارضي في المجمع وداخل قسم الطوارىء وحوله.

وقال التقرير ان بعض افراد الطاقم الطبي سيطرت على قسم الطوارىء وقسم العناية المركزة ومعظم الدور الارضي في المجمع وذلك بالمخالفة لاحكام قانون العقوبات البحرينية

واكد التقرير ان بعض افراد الطاقم الطبي يرتبط بصلات سياسية مع المعارضة وكانوا يسيرون وفق اجندة سياسية كما رفع بعض افراد الطاقم الطبي العلم ذو النقاط الاثني عشرة الخاص بالجمهورية الاسلامية الشيعية الاثني عشرية اثناء تظاهرهم داخل المستشفى وكان من بينهم الذين شوهدوا يقودون المظاهرات ضد النظام داخل وخارج المجمع . وقال التقرير ان هؤلاء الاشخاص ادوا دورين متداخلين احدهما الدور السياسي باعتبارهم نشطاء سياسيين والاخر الدور المهني باعتبارهم عاملين في المجال الطبي في حين كان يرجى منهم بصفتهم الاخيرة ان يطلعوا بواجباتهم ومسؤولياتهم المهنية والاخلاقية والقانونية.

واضاف التقرير ان الطاقم الطبي لم يحاول منع وسائل الاعلام من التصوير داخل قسم الطوارىء وفى الطابق الارضي في المجمع بشكل عام مما يعد مخالفة لميثاق واخلاقيات مزاولة الطب في البحرين من حيث الحفاظ على خصوصية المرضى. وخلصت اللجنة الى قيام مسيرات واحتجاجات غير قانونية داخل وخارج مجمع السلمانية الطبي وتستند الاتهامات للطاقم الطبي بالتنظيم والمشاركة فى المسيرات فى مجمع السلمانية الطبي الى شهادة الشهود ولقطات اخذت داخل المجمع وقالت اللجنة ان الصور التي تلقتها اظهرت محتجين بعضهم من الطاقم الطبي المتهم يشاركون فى الاحتجاجات داخل وخارج المجمع.

واشار التقرير الى ان الدليل المقدم الى اللجنة يكشف ان عددا من الاجانب الجرحى الذين نقلوا الى مجمع السلمانية الطبي كانوا قد تعرضوا لاعتداء اولا في مواقع مختلفة في المدينة ثم تعرضوا لاعتداء من المحتجين ايضا امام قسم الطوارىء.

وتظهر شرائط الفيديو وشهادات الشهود حالات اساءة معاملة وتعدي على مرضى لكونهم عمال اجانب سنة يعتقد انهم يتبعون اجهزة امنية. واكد التقرير ان هذا السلوك الثابت بشرائط فيديو وشهادة الشهود يخالف ميثاق اخلاقيات واداب مهنة الطب في البحرين وفضلا عن ذلك تشير افادات الشهود الى ان طريقة معاملة بعض الاطباء لهؤلاء الجرحى الاجانب تندرج تحت بند عدم الاكتراث بالبشر والاستخفاف باخلاقيات المهنية الطبية.

واشار التقرير الى انه نتيجة الموقف العام في البحرين والاحداث الجارية في الدوار انذاك واستيلاء المحتجين على الجزء الخارجي من المستشفى وسيطرتهم على مداخل المجمع ولاسيما فى يومي 14 و15 مارس فقد انخفض عدد المرضى الخارجيين الذين يزورون المستشفى انخفاضا ملحوظا حيث اشارت احصاءات الاستقبال الى حدوث انخفاض يبلغ 50 في المئة تقريبا في عدد المرضى الذين استقبلوا فضلا عن انخفاض قدرة 30 في المئة في العمليات الجراحية غير الطارئة.

وقالت اللجنة انها تلقت احد تسجيلات فيديو يظهر رجلا من الطائفة السنية يحمل طفلا ويمنعه ثلاثة من الطاقم الطبي من دخول مجمع السلمانية الطبي ويدعي ان المنع كان بسبب طائفته موضحة انها تلقت عدة افادات تؤكد الادعاءات القائلة بوقوع تمييز وحرمان من الرعاية الطبية.

واشارت اللجنة الى ان هناك معلومات عامة نشرتها وسائل الاعلام مفادها ان المستشفى تحت سيطرة المعارضة حيث ادى ذلك الى خوف بعض الناس من الذهاب الى مجمع السلمانية الطبي وبالتالي تعطل بعض الخدمات. واكدت اللجنة انه ثبت يقينا ان الساحات المفتوحة خارج مباني المجمع كانت تحت سيطرة المحتجين الذين كانوا يسيطرون على مداخل ومخارج المجمع.

ورات اللجنة ان السيطرة على تلك الاماكن تسبب في اعاقة الوصول الى المجمع وخلق نوعا من التخوف وعدم الاطمئنان لدى المترددين عليه كما منع بعض المرضى من الطائفة السنية من دخول المجمع.

وكشفت اللجنة ان اغلب الطابق الارضي في مجمع السلمانية الطبي بما في ذلك قسم الطوارىء وقسم العناية المركزية والادارة تحت سيطرة بعض افراد الطاقم الطبي مما تسبب في توقف بعض الخدمات في الطوارىء.

وشدد تقرير اللجنة على ان الطبيب يتحمل مسؤولية الحفاظ على خصوصيات المرضى، مشيرا في هذا الصدد الى وجود عدد كبير من لقطات الفيديو والصور الفتوغرافية التي تظهر فيها وسائل الاعلام في مجمع السلمانية الطبي خلال الاحداث وتظهر ايضا الاعلاميين يتحركون بحرية داخل قسم الطوارىء ولم تكن هناك اية محاولات لمنع التدفق من المحتجين او الاعلاميين من قبل الطاقم الامر الذي تسبب في خرق خصوصية المرضى.

كما كشفت اللجنة حدوث بعض حالات التمييز ورفض علاج واساءة معالجة المرضى مشددة على ان انخراط بعض افراد الطاقم الطبي في بعض الانشطة السياسية داخل وحول المستشفى اثناء الاحداث ليس له ما يبرره نظرا للمسؤولية الطبية التي يطلعون بها في تلك المنشأة الطبية بالغة الاهمية في مثل هذه الظروف.

لجنة تقصي الحقائق:

المتظاهرون استهدفوا «أهل السنة» على أسس طائفية

دانت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق استهداف بعض جماعات المتظاهرين للسنة سواء بسبب إعرابهم عن الولاء للنظام أو بسبب مجرد انتمائهم للطائفة السنية، مؤكدة تعرض المواطنين السنة الى اعتداءات بدنية واخرى على ممتلكاتهم فضلا عن اشكال من المضايقات، وقع كثير من هذه الحوادث في المدارس ونقاط التفتيش المؤقتة التي كانت تديرها افراد مدنيون.

واوضحت اللجنة في تقريرها الذي سلمته الى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه أمس ان هذه الهجمات كفيلة بخلق بيئة ملؤها الخوف وانعدام الثقة مما ادى الى تأجيج التوتر في بلد يسكنه الاستقطاب.

كما بينت اللجنة تعرض افراد من الطائفة السنية للتحريض اللفظي اثناء الاحتجاجات وكانت تلك الاساءات اللفظية تتم في الشوارع وفي اماكن العمل وفي المدارس والجامعات وانصبت اساسا على ما تصوره مرتكبوها من ولاء السنة للنظام ولاسرة آل خليفة.. وقد استهدفت الطائفة السنية نظرا للتصور الذي مفاده ان جميع السنة عملاء للحكومة ولاسرة آل خليفة او مؤيدين لهما.

وأشارت اللجنة الى ان الطائفة السنية قد تعرضت للتهديد والاستهداف طوال الاحتجاجات وفي بعض الحالات كانت هناك تهديدات مباشرة لحياة ورفاه تلك الطائفة، موضحة انها سجلت الادلة التي تؤيد الادعاءات القائلة بوضع علامات مميزة على منازل السنة خلال الاحتجاجات بهدف التخويف.

وأيدت اللجنة العديد من افادات الشهود والاطباء والمرضى وافراد اسرهم والمتعلقة بالحرمان من الرعاية الطبية والاهمال العمدي.

وبينت اللجنة الضرر الذي لحق بالممتلكات العامة والخاصة خلال احتاجاجات شهري فبراير ومارس 2011م لكنها اوضحت انها لم تستطع التثبت من وقوع اتلاف السيارات بدوافع طائفية لانعدام الامن والفوضى العامة التي سادت خلال الفترة المذكورة التي ادت الى وقوع اعمال تخريب، مشيرة الى انها جمعت افادات كثيرة تؤكد استخدام لغة طائفية وتهديدات اثناء اعمال التخريب، مما يؤكد وجود دافع طائفي في بعض الحالات على الاقل. ورأت اللجنة في تقريرها انه في حالة الشغب والاضطرابات وغياب الامن والقانون يضحى الاضطراب في الحياة اليومية امرا محتوما ويكون لهذا الحالات الاستثنائية آثارا سلبية وخطيرة في بعض الاحيان على حرية الحركة والعمل والاستفادة من الخدمات العامة وممارسة الانشطة التجارية وغيرها من الحريات كما رأت اللجنة ان تلك الآثار السلبية قد تبلورت خلال تلك الفترة التي يغطيها التقرير الماثل، بيد ان اللجنة ترى ان تلك الآثار السلبية العامة قد اثرت على كل من البحرين ولم تعاني منها طائفة بعينها دون الاخرى.

واوصت اللجنة بضرورة تطوير البرامج التعليمية في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية لتعزيز الوعي الديني والاشكال السياسي وغيرها من مبادئ التسامح فضلا عن تعزيز حقوق الانسان وسيادة القانون.

لا دليل على وجود إعلام مفعم بالكراهية أو التحريض

خلص تقرير لجنة تقصي الحقائق الى أن اللجنة لم تجد فى التغطية الاعلامية الوطنية أي دليل يشير الى وجود خطاب مفعم بالكراهية او تحريض على العنف.

وذكرت اللجنة فى تقريرها انها شاهدت مجموعة من المواد التي عرضت على التلفزيون الوطني او التي اذيعت عبر أثير الاذاعة الوطنية او التي نشرتها وسائل الاعلام الوطنية المطبوعة وخلصت الى انها لم تجد في التغطية الاعلامية أي دليل يشير الى وجود خطاب مفعم بالكراهية او تحريض على العنف. كما ذكرت اللجنة انها لم تتلق اي دليل يشير الى ان وسائل الاعلام تلقت تعليمات أو توجيهات من حكومة البحرين سواء اثناء او بعد الاحداث.

واكدت اللجنة فى تقريرها ان المواد التي قدمتها جمعية الوفاق حول التغطية الاعلامية لتلفزيون البحرين لم تتضمن أدلة كافية تسوغ الانتهاء الى نشر أو اذاعة مواد تنطوى على العنف او تناوىء جمعية الوفاق او غيرها من جماعات المعارضة السياسية. وذكر التقرير ان اللجنة تدرك أثر وسائل الاعلام الاجتماعية مثل الفيس بوك وتويتر في عالمنا التكنولوجي المعاصر، وقد كان اثر هذا النوع من وسائل الاعلام الرئيسية على الاحداث الاجتماعية والسياسية واضحا في الاضطرابات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط وشهدتها كذلك المملكة المتحدة في الآونة الاخيرة ونظرا لتأثيرها الكبير على مجريات الاحداث فقد يكون للمبالغة والتضليل التي تمارسها تلك الوسائل اثر فعلي على ردود افعال الناس على تلك الاحداث خلال الساعات او الايام اللاحقة وقد يصل هذا الاثر الى درجة التحريض وقد درست اللجنة ايضا بعض التغريدات المنشورة على موقع تويتر والتى اثرت كما يبدو على مجريات الاحداث فى البحرين نظرا لاعادة نشرها على نطاق واسع ووقفت اللجنة على العديد من أمثلة المبالغة والتضليل التي نشرت من خلال تلك الوسائل واتسم بعضها بدرجة عالية من التحريض وقد اضطلع انصار المعارضة بدور تعميم العديد من تلك التغريدات.

و تطرق تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الى ما ينص عليه دستور مملكة البحرين من أن الدولة ترعى العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين ويكون التعليم إلزاميا ومجانيا في المراحل الاولى التي يعينها القانون وعلى النحو الذي يبين فيه ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الامية وينظم القانون اوجه العناية بالتربية الدينية والوطنيـــة في مختلف مراحل التعليم وانواعه، كما يعنى فيها الجميع بتقوية شخصية المواطن واعتزازه بعروبته المادة 7 – أ .

البحرين تكفل حرية الرأي والبحث العلمي

تطرق تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الى ما ينص عليه دستور مملكة البحرين من أن الدولة ترعى العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين ويكون التعليم إلزاميا ومجانيا في المراحل الاولى التي يعينها القانون وعلى النحو الذي يبين فيه ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الامية وينظم القانون اوجه العناية بالتربية الدينية والوطنية في مختلف مراحل التعليم وانواعه، كما يعنى فيها الجميع بتقوية شخصية المواطن واعتزازه بعروبته المادة 7 – أ .

وجاء في التقرير ان الدولة تكفل حرية الراي والبحث العلمي ولكل انسان حق التعبير عن رايه ونشره بالقول او الكتابة او غيرهما وذلك وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون مع عدم المساس بأسس العقيدة الاسلامية ووحدة الشعب وبما لايثير الفرقة او الطائفية (المادة 23).

وكفل الدستور في المملكة الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات وهي مباحة وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون على ان تكون اغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولاتنافي والآداب العامة (المادة 28).

وجاء في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ان المادة الثانية من القانون رقم 27 لسنة 2005 بشان التعليم نصت على ان التعليم حق تكفله المملكة لجميع المواطنين وتنبثق فلسفة التعليم من ثوابت وقيم الدين الاسلامي الحنيف والتفاعل الانساني والحضاري والانتماء العربي لمملكة البحرين والاطار الثقافي والاجتماعي لشعب البحرين.

عمال جنوب آسيا كانوا مستهدفين بالهجمات أثناء الأحداث

كشفت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بأنها وجدت ادلة كافية للتثبت من ان عمال جنوب آسيا كانوا مستهدفين بالهجمات اثناء الاحداث التي جرت في شهري فبراير ومارس 2011 حيث اكدت ان الباكستانيين على وجه الخصوص كانوا هدفا لتلك الهجمات بسبب انخراط البعض منهم في قوة دفاع البحرين وقوات الشرطة كما كانت العديد من الاحياء التي يسكنها الاجانب في البحرين هدفا لهجمات عدة. حيث خلقت تلك الهجمات ضد الاجانب جوا من الخوف نتج عنه مغادرة العديد منهم لمنازلهم واللجوء للعيش في اماكن الايواء بل ان بعض المواطنين الاجانب الآخرين قالوا للجنة انهم خافوا مغادرة منازلهم او من الذهاب لاماكن عملهم او الانتقال الى دور العبادة لتأدية واجباتهم مما ادى الى احداث العديد من الخسائر الاقتصادية لهم، حيث ان الاجانب كانوا يخافون من الرجوع الى العمل وفتح الانشطة التجارية وقد اسفرت الهجمات التي شنت على الاجانب من جنوب آسيا ايضا عن فرار المئات من البنغال والباكستانيين والهنود الى بلادهم.

وأوصت اللجنة بإعداد برامج دراسية يتم تدريسها لطلاب المدارس والجامعات تسعى الى تعزيز التسامح والتعايش الديني والسياسي وغيرها من صور التسامح كما تشجع على احترام القانون.

تأكيد جلالته على تبني توصيات اللجنة دليل على عزم لا يشوبه تردد في إحقاق الحق وإنصاف المظلوم

الصالح: خطاب العاهل المفدى يرسم ملامح المرحلة

أكد رئيس مجلس الشورى علي بن صالح الصالح على أن الخطاب الذي تفضل به حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى – حفظه الله ورعاه – بمناسبة تسلمه تقرير اللجنة تقصي الحقائق يرسم ملامح المرحلة التي تقبل عليها المملكة، والتي سيحظى من خلالها مجال حقوق الإنسان بمزيد من الاهتمام والمتابعة، بعد المحنة التي مر بها الوطن واستطاع تجاوزها بفضل حنكة قيادتنا الرشيدة والتفاف الشعب بكافة مكوناته وطوائفه حول الثوابت الوطنية التي نص عليها الدستور وأكدها ميثاق العمل الوطني و دعمها حوار التوافق الوطني، والتي تعكس التوجه الحقيقي الذي تتبناه المملكة في مسيرتها الإصلاحية لبناء دولة المؤسسات والقانون.

وأشار الصالح إلى أن حكمة جلالة الملك حفظه الله ورعاه وحرصه على تحقيق العدالة وصيانة حقوق المواطن البحريني كانت هي الدافع الأول لتبني قرار شجاع بإنشاء لجنة تقص للحقائق ذات طابع دولي، وما تأكيد جلالته على تبني توصياتها إلا دليل على عزم لا يشوبه تردد في إحقاق الحق وإنصاف المظلوم ومحاسبة المسيء، ضمن الأطر القانونية والدستورية التي تضمن توفير المحاكمات العادلة والتعويضات المقبولة لمن يثبت له الحق عبر صندوق وطني لتعويض المتضررين من الأحداث والذي أصدر جلالته مرسوماً بإنشائه، في خطوة مباركة أخرى للتأسيس لمرحلة جديدة يتسامى فيها الجميع على الجراح وتفتح فيها صفحة جديدة مشرقة يعيش من

علي بن صالح الصالح

خلالها أجواء المصالحة الوطنية ورأب الصدع وإعادة اللحمة الوطنية لما كانت عليه قبل الأحداث التي كان لها أثرها السلبي على كل مواطن على هذه الأرض الطيبة، مشيدا في الوقت ذاته بالتوجهات الملكية السامية بتشكيل فريق عمل من أعضاء الحكومة الموقرة لدراسة توصيات ونتائج تقرير لجنة تقصي الحقائق بكل عناية وتبصر.

وأعرب الصالح عن إشادته بمستوى المهنية والشفافية اللذين اتسم بهما عمل اللجنة خلال الفترة الماضية، و دورها ينتظر أن يتبلور عنه تشخيص المرحلة المؤسفة التي مرت بها المملكة، مؤكداً بأن تقرير لجنة تقصي الحقائق ينبغي أن يكون جسراً للتقريب بين وجهات النظر وتلاقح الأفكار لخدمة المملكة من خلال تغليب المصلحة الوطنية العليا للتقدم خطوات إضافية في المشروع الإصلاحي، من خلال الحوار والتوافق الوطني اللذين يشكلان عنواناً اساسياً للمرحلة المفصلية المقبلة.

ودعا الصالح كافة أطياف المجتمع إلى تقبل نتائج التحقيقات التي توصلت إليها اللجنة لتكون مدخلاً لتهدئة النفوس وجمع الكلمة، مضيفا بأن السلطة التشريعية تنظر إلى المرحلة الجديدة التي تبدأ اليوم بكل أمل وتفاؤل لتحقيق تطلعات وآمال المواطنين لتوفير حياة أفضل ومستقبل يحمل المزيد من الإنجازات على مختلف الأصعدة والمستويات، ضمن قيادة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، ومن خلال التعاون المتواصل بين السلطة التشريعية والحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، وبدعم ومساندة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى حفظه الله ورعاه، ليكون الجميع مشاركين ومباركين للخطوات الإصلاحية المنتظرة التي ستشهدها الفترة المقبلة.

وزير التربية

تقصي الحقائق ترحب بتحرك «التربية» بالرجوع عن القرارات التأديبية ضد الطلبة

كشف تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق عن تعرض عدد كبير من الطلاب لحالات فصل وإيقاف عن الدراسة، اتصالاً بدورهم في أحداث فبراير ومارس. وقالت اللجنة ان الجامعة طبقت معايير تعسفية وغير واضحة عند إصدار قراراتها واتخاذها الإجراءات التأديبية... ومع ذلك، فإن اللجنة ترحب بتحرك وزارة التربية والتعليم بالتوازي مع قرار جامعتي البحرين وبوليتيكنيك البحرين بالرجوع في معظم القرارات التأديبية المتخذة ضد الطلاب.

وأوصت اللجنة بوضع برامج تعليمية وتربوية في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية لتشجيع التسامح الديني والسياسي والأشكال الأخرى من التسامح، علاوة على تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

مجلس التعاون يرحب بخطاب جلالة الملك وتشكيل فريق حكومي

رحب المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بخطاب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بمناسبة تسلم جلالته امس التقرير النهائي للجنة المستقلة لتقصي حقائق الأحداث التي مرت بها المملكة خلال شهري فبراير ومارس من العام الجاري وما تضمنه الخطاب الملكي من تشكيل فريق عمل من قبل الحكومة استجابة لتوصيات التقرير.

واشاد المجلس الوزاري بعد ان استمع من الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير خارجية مملكة البحرين إلى إيجاز بشأن ما تضمنه تقرير اللجنة فان المجلس اشاد بالرغبة الأكيدة والجهود الصادقة لجلالة الملك لكشف الحقائق بكل شفافية ونزاهة وتأكيد سيادة القانون وضمان العدالة.

وأضاف المجلس انه انطلاقا من الثوابت والصلات الأخوية التي تربط دول المجلس وإيمانها بالمصير المشترك الواحد يؤكد المجلس الوزاري مجدداً دعمه المطلق والثابت لمملكة البحرين في كل ما يحقق أمنها واستقرارها وتطلعات شعبها وطموحاته نحو مستقبل أفضل وبما يعزز الأهداف السامية لمجلس التعاون، كما يؤكد ثقته في وعي الشعب البحريني وإصراره على التمسك بوحدته الوطنية والمشاركة بإيجابية في المشروع الإصلاحي لجلالة الملك والمساهمة في مسيرة التنمية والتطوير.

أكد وجود تدخل ايراني.. تجمع الوحدة الوطنية:

تقرير بسيوني أثبت أن ما حصل في البحرين لا يعتبر ضمن نسق الثورات العربية

أكد تجمّع الوحدة الوطنية أن تشكيل لجنة تقصي حقائق مستقلة ذات سمعة دولية كان بهدف مواكبة القيم الانسانية والمعاييرالدولية للوصول إلى حقيقة الانتهاكات التي وقعت من جميع الأطراف.

وقد أثبت التقرير أن ما حصل في البحرين لا يعتبر ضمن نسق الثورات العربية الجارية في الوطن العربي، كما أثبت عدم حيادية الكثير من التقارير الاخبارية التي صورت ما جرى في البحرين على غير حقيقتهِ.

كما أن التقرير أثبت بما لايدع مجالاً للشك أنه لا علاقة لدرع الجزيرة بالتعامل مع افراد الشعب واقتصار عمله على حماية المنشآت الحيوية للدولة وهو بهذا يدحض الإدعاءات التي طالما حاولت قوى التأزيم الفئوية أن تخادع العالم بها.

كما أثبت التقرير أن ماقام به درع الجزيرة يمثل لونا من الوان التكاتف الخليجي المطلوب ضمن اتفاق الدفاع المشترك وهو صورة تطبيقية للتعامل المؤسسي ويعمل كما تعمل التحالفات الدولية كالاتحاد الاوروبي وحلف الناتو.

وقد خرج التقرير كما جاء على لسان رئيس اللجنة في خطابه الذي استمع اليه الجميع باستنتاج عدم وجود تدخلات إيرانية في الشأن البحريني هو استنتاج يتعدى إمكانات وقدرات لجنة التقصي، وهذا الاستنتاج يعد قصورا في التقرير.

هذا وقد تفاجأ التجمع والمراقبون المحليون والدوليون من النتيجة التي توصل لها التقرير بخصوص عدم وجود تدخلات ايرانية فيما حصل في البحرين، لاننا نجزم بان صور التدخل واضحة جدا ويكفي ما صدر من تصريحات رسمية على لسان كبار المسؤولين الايرانيين في هذا الشأن ويحمل التجمع الدولة مسؤولية التقصير عن عدم اثبات هذا التدخل وعدم تقديمها الادلة الدامغة التي بحوزتها.

د. عبداللطيف المحمود

إن التجمع يؤكد وبشكل قاطع على وجوب أن تكون لجنة تطبيق التوصيات لجنةً وطنيةً مستقلةً ذات كفاءة ومهنيةٍ ومن شخصيات وطنية لها اعتبارها وذات سمعة وطنية، ونزاهة مشهود لها وأن أي دعوةٍ نحو لجنة دولية أو خارجية هي دعوة مرفوضة.

وقد شكر التجمع للجنة عملها الكبير الذي قامت به مع تحفظه على بعض ما جاء فيه، ويؤكد التجمع على احترامه لقيم حقوق الانسان وعلى الاجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق عدالة ناجزة للأفراد غير أن التجمع لاحظ أوجه قصورٍ في التقرير في هذه الجهة، إذ انه أوجد مبرراتٍ لتعطيل القانون، فالقانون في معظم دول العالم لا يبرر النزول من العقوبة الأشد في جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وبطريقة وحشية (كدهس رجل الامن) بسبب احداث العنف التي تقع في المجتمعات ويرى التجمع في هذا الصدد أن التوصية بالنزول عن العقوبات المقضي بها هو مما يعد تدخلا من اللجنة في القضاء وتشكل ضغوطات على القضاء وعلى رجاله وهو الامر الذي لا يمكن للتجمع القبول به أو حتى تصوره.

يرى التجمع أن ماجاء في التقرير من ربط سقف المطالب لقوى التأزيم الفئوية بشدة مواجهة أجهزة الأمن هو تبرير غير مقبول ولا منصف ويبتعد عن الحقيقة علما بأن الاحتجاجات اخذت منهجا تصعيديا لضرب السلم الاهلي وصولا الى اسقاط النظام وليس اصلاحه وقد كانت المطالبة بإسقاط النظام هدفاً تمت التعبئة له ورفعه قبل 14 فبراير مما يجعل هذه المبررات غير صحيحة واقعياً.

والتجمع يقف مع الشارع في حقه عن التعبير بكل حرية عن رأيه بجميع اشكال التعبير السلمية.

كما يدعو الشارع من ردود الافعال غير المدروسة والتي قد تنال من الوحدة الوطنية او السلم الأهلي.

والتجمع يدعو قوى التأزيم الفئوية إلى وقف كافة اشكال العنف والاعتداء على الحياة المدنية وقطع الطرق والعبث بحياة الناس ومصالحهم وتهديد السلم الاهلي بصور أصبحت معروفة لجميع الشعب وهي تهدد السلم الأهلي وتضربه في مقتل. ويحمل التجمع في هذا الصدد القيادات الدينية والسياسية التي تقف وراء هذا التأزيم مسؤولية ذلك، ويؤكد التجمع على مسؤولية الدولة الضرورية والأكيدة في وجوب حفظ الامن والاستقرار للمواطنين والمقيمين وعدم تكرار حالة الانفلات الأمني التي مرت بها البلاد.

رحب بما تضمنه التقرير والدعوة لدراسة ما فيه.. مجلس النوّاب:

التقرير تأكيد لنهج الدولة في الجدية والمسؤولية والشفافية

يعلن مجلس النواب ترحيبه بتقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الذي تم تسليمه مساء اليوم لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وهو يوم وطني أغر، سيسجله التاريخ لمملكة البحرين وللمبادرة الرائدة والشجاعة لجلالة الملك المفدى، داعياً المجلس لدراسة كافة ما تضمنه التقرير والعمل للخروج بالنتائج الأفضل لمستقبل البحرين وشعبها العزيز.

ويؤكد المجلس تأييده التام بما تضمنه خطاب جلالة الملك المفدى من توجيهات سامية ورؤية ثاقبة فيما يتعلق بالإجراءات التي سيتم اتخاذها؛ لضمان عدم تكرار ما وقع من أحداث، كما ويسجل المجلس وشكره وتقديره للجنة المستقلة، وما قامت به للخروج بهذا التقرير، والذي يعكس النهج الجاد لمملكة البحرين في المسؤولية والشفافية في تقصي حقائق الأحداث الماضية والاستفادة من الدروس والعبر وتجاوز كافة التحديات وصولاً للحلول والمقترحات الفاعلة.

ويأمل المجلس أن يكون التقرير دافعاً للجميع للعمل نحو مرحلة جديدة في إطار المؤسسات الدستورية والنهج الحضاري، وتنفيذ ما توافقت عليه الإرادة الشعبية في حوار التوافق الوطني، والسعي الصادق إلى إذكاء روح المواطنة ودعم روح الوحدة الوطنية، باعتبارها من الثوابت الوطنية والمكتسبات الحضارية التي لا يمكن التفريط فيها. ويدعو مجلس النواب إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمحاسبة والقانون، وتحديث التشريعات والقوانين الوطنية بما تناسب والمعايير الدولية، كما ويدعو المجلس كافة القوى الوطنية والمؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتقديم المصلحة الوطنية العليا والقيام بالمسؤولية التاريخية والالتزام بالنهج الحضاري في التعبير عن الآراء المسؤولة والمطالب المشروعة.

لم يكن هناك أي حالات للاختفاء القسري

فند تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق العديد من الادعاءات التي ساقتها جمعية «الوفاق»، وقال التقرير ما نصه «إنه رغم الادعاءات التي أطلقتها الوفاق، فإنه لم يكن هناك أي حالات للاختفاء القسري».

وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، أكد التقرير أنه «بينما لا توجد روابط ملحوظة بين التورط الإيراني المباشر الذي لم يتضح، لكن هذا لا يعني أنه غير موجود، وذكر جهاز الامن الوطني أنه يصعب إظهار هذا الدليل لأسباب خاصة بالأمن القومي».

وأكدت اللجنة أن هناك دليلا على وجود خطاب تحريضي عن البحرين في وسائل الاعلام الإيرانية الرسمية ومن خلال المسؤولين الرسميين فيها.

لجنة تقصي الحقائق: منشآت العبادة التي تعرضت للهدم أغلبها مخالف

كشف تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق أنها قامت بمعاينة ثلاثين مكان عبادة واتضح لها ان خمسة منها فقط صدرت في شأنها اوامر ملكية وتراخيص بناء وان اماكن العبادة الاخرى جميعها مخالفة للمرسوم الملكي رقم 19 لسنة 2002 .

وتبين ايضا للجنة ان تسعة عشر مكانا للعبادة كانت قد اقيمت على اراضي مملوكة للدولة ولم يصدر لها ترخيص بناء أو أمر ملكي وبالتالي كانت تلك الاماكن مخالفة للمرسوم الملكي رقم 19 لسنة 2002 والذي ينص على انه يجب على كل مسجد الحصول على تصريح وامر ملكي على الاقل كي لا يصبح مخالفا للقوانين البحرينية.

وجاء في تقرير اللجنة ايضا انه اتضح لها ان ستة اماكن للعبادة كانت قد اقيمت على اراضي خاصة ولم يحصل اي شخص على اي امر ملكي او ترخيص بناء بشأنها وفي هذه الحالات اي عندما تكون الارض يملكها مواطن وليس الدولة لا يمكن لوزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني ان تتخذ اجراءات الا بسبب مخالفة للقانون الاداري تتعلق باستصدار ترخيص بناء او انشاء او بعدم مخالفة المنشأة للنظم الادارية المطبقة على المنشآت المخصصة للاغراض الدينية. واضاف التقرير ان اللجنة اشارت الى انها اخذت في اعتبارها الايضاح الوارد من الحكومة والذي ذهب الى ان قرارها بهدم المنشآت الدينية الثلاثين كان يستند الى معلومات تلقتها وزارة الداخلية بأن هذه الاماكن كانت تستخدم كنقطة انطلاق لشن الهجمات ضد قوات الشرطة ولتصنيع وتخزين الاسلحة مثل قنابل المولوتوف. وقال التقرير إن الحكومة ابلغت لجنة تقصي الحقائق ان تلك الهجمات اسفرت عن اصابة عشرات من افراد الشرطة داخل المناطق نفسها التي توجد بها اماكن العبادة وبتاريخ 10 نوفمبر 2011 تلقت اللجنة عدة صور وتسجيل فيديو لضبط بنديقتين خرطوش ومجموعة قنابل مولوتوف واسلحة بيضاء اخرى عثر عليها داخل عدد من اماكن العبادة التي هدمت في النويدرات. وجدير بالذكر ان الاوامر الادارية الصادرة لهدم هذه المنشآت لم تستند الى اسباب امنية بل استندت الى مخالفة الاشتراطات الادارية لبناء اماكن العبادة ولقد استندت الحكومة في بعض عمليات الهدم المشار اليها اعلاه الى ان تلك المنشآت كانت تستخدم لتخزين الاسلحة ولتجميع قنابل المولوتوف وللتخطيط للاحتجاجات العنيفة بما في ذلك الهجمات على قوات الامن وواقع الامر ان الدواعي الامنية في حد ذاتها تعتبر بمثابة مبرر صحيح وكاف لاصدار اوامر ادارية بهدم تلك الاماكن باعتبارها خطر داهم بالاضافة الى ان عمليات الهدم قد تمت اثناء سريان حالة السلامة الوطنية بما مفاده منح الحاكم العسكري العام صلاحيات واسعة من بينها الحق في تفويض وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني في اصدار اوامر هدم المباني التي تشكل تهديدا للامن وفي هذه الحالة يمكن القول إن الحكومة قد تصرفت بمقتضى الصلاحيات التي يمنحها لها اعلان السلامة الوطنية.

الحكومة أفادت بإجراء تعديلات لمادتين من قانون العقوبات وبعض مواد الدستور

كشف تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ان اللجنة ابلغت حكومة البحرين بآرائها وتلقت في 11 نوفمبر 2011 ردا رسميا من الحكومة تفيد فيه انها بعثت بعدد من التعديلات التشريعية الى مجلس النواب منها تعديلات للمادتين 168 و 169 من قانون العقوبات لتحقيق التوائم مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق العربي.

وجاء في التقرير ان التعديلات شملت ايضا عشرين مادة من مواد الدستور وتعديلات عديدة للقانون رقم 26 / 2005 المتعلق بالجمعيات السياسية التي ينظم انشاء الجمعيات السياسية في البحرين وعملها.

الأيام ALAYAM
الخميس 28 ذو الحجة 1432 - العدد 8263
Thursday 24th - November 2011 - No.8263
www.alayam.com
Bahrain Independent Commission of Inquiry

أشار إلى مكامن الخلل والأخطاء التي يجب الاعتراف بها من الجميع بهدف العلاج

أكاديميون وبلديون يرحّبون بتقرير «تقصّي الحقائق» ويشيدون بحياديته

كتب – محرر الشؤون المحلية:

أشاد أكاديميون وبلديون بحيادية التقرير الصادر عن اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، معتبرين بأن التقرير الذي قدمه رئيس اللجنة البرفسور محمود بسيوني لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة يوم أمس احتوى على درجة عالية من الشفافية والوضوح والمصداقية، مطالبين الجهات المعنية بالعمل على تطبيق التوصيات من أجل نقل البلاد لبر الأمان وصنع مستقبل زاهر ومشرق للأجيال القادم.

واعتبر الأكاديميون والبلديون أن تقرير اللجنة جاء حياديا وتضمن نقاطا كثيرة حول الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 14 فبراير، مطالبين الجميع بضرورة البدء بطرح مبادرات وطنية لإعادة اللحمة الوطنية ولمّ الشمل بين كافة أبناء المجتمع البحريني.

فيما اعتبر بعض أعضاء المجالس البلدية أن التقرير لم يكن كافٍ لاستعراض دقة الأحداث وشرحها بالتفاصيل، وطرح الحلول والمعالجات للأخطاء التي حدثت.

وقال رئيس المجلس البلدي بالمحافظة الوسطى عبدالرزاق الحطّاب «لقد بين تقرير لجنة تقصي الحقائق مستوى الديمقراطية في البلاد، حيث كان التقرير الصادر عن اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق شفاف وواضح وحيادي»، مشيداً في ذات الوقت بتوصيات اللجنة المعدة للتقرير متمنياً الإسراع في تطبيق توصيات اللجنة لأجل نقل البحرين لبر الأمان وتوحيد صفوف المواطنين بمختلف طوائفهم لرسم لوحة بحرينية واحدة لكافة أبناء الشعب خالية من الانقسام والبدء بالسير في صفحة وطنية جديدة.

ومن جانب آخر، قال حطاب بأن المجلس سيبدأ بتطبيق توصيات تقرير اللجنة من خلال تشكيل لجنة دراسة للنظر في أوضاع الموقوفين، مشيراً إلى أن المجلس حريص على لم الشمل وتفعيل الوحدة الوطنية بين أبناء المحافظة والسطى بشكل خاص ولكافة المواطنين بشكل عام، متمنياً أن يتم تطبيق توصيات اللجنة لإزالة الحساسيات وتناسي الخلافات والبدء في تفعيل المرحلة القادمة للبلاد.

علوي الهاشمي

وهيب الناصر

عبدالرزاق حطاب

محمد المطوع

جاسم المهدي

وأكد حطاب بأن مجلس بلدي المنطقة الوسطى سيقوم برد الاعتبار لكل الموظفين الموقوفين من خلال تنسيق يوم للتآخي خلال الأيام المقبلة، معتبراً في ذات الوقت بأن تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق هي لجنة عملت بحيادية ومصداقية وشفافية، مشيداً بدورها الرائد في إصدار التقرير الذي سينقل البلاد للأفضل.

واعتبر الأكاديمي بوزارة التربية والتعليم الدكتور نبيل العسومي، أن صدور تقرير محايد وشفاف من قبل لجنة تقصي الحقائق هو عمل جبار وصادق قام به أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والشفافية، موضحاً بان تشكيل اللجنة جاء حسب الإرادة الملكية التي يعبر عن جدية القيادة السياسية في البلاد لأجل التعرف على الحقائق وما حدث في البلاد بشكل حيادي وشفاف.

وقال العسومي بأن الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، تتميز بصدق وإرادة حقيقية لحماية البلاد من قبل صدر رحب يعمل على تنفيذ توصيات اللجنة، لأجل نقل البلاد إلى بر الأمان، مشيراً إلى أن المواطنين بدأت عليهم ملامح الفرح لأجل نقل البلاد لغد أفضل.

وطالب العسومي الأفراد العاملين في الجمعيات السياسية المعارضة أن يبادروا بصدق ونية حسنة ليعترفوا بنتائج الضرر جراء الأحداث التي شهدتها المملكة.

إلى ذلك قال عضو المجلس البلدي بمحافظة المنامة ممثل الدائرة الثامنة غازي الدوسري «لقد تعود المواطن البحريني على الشفافية والصراحة من قبل الجهات الحكومية والرسمية في البلاد، ومنذ الوقت الذي تولى فيه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم أصبحت الشفافية والوضوح سمة من سمات المجتمع البحريني بفضل حكمة القيادة السياسية»، مشيراً إلى أن مؤسسات الدولة تتمتع بصراحة وقدرة على كشف الحقائق وما هو مخفي، كما أن حرية الرأي والتعبير مكفولة لكل مواطن بحريني.

نبيل العسومي

غازي الدوسري

وأشاد الدوسري بتقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق، معتبراً أن التقرير الذي تحدث عنه رئيس اللجنة البرفسور محمود بسيوني تقرير محايد لجميع الأطراف وبه درجة عالية من المصداقية والشفافية، وتطبيق توصيات اللجنة المعدة للتقرير سينقل البلاد لمرحلة أفضل تحتضن الجميع، مثمناً في ذات الوقت بالدور النزيه والأمانة التي أداها فريق اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق.

ودعا الدوسري كافة فئات المجتمع للتعاون والعمل على إعادة اللحمة الوطنية بين كافة المواطنين، والبدء في ترشيد الناشئين والشباب لأجل غرس روح المحبة والاخوة بين أهالي البحرين بكل طوائفهم وأيديولوجياتهم، مطالباً في ذات الوقت أن يستغل المواطن البحريني شفافية تقرير تقصي الحقائق لأجل المسير في خطوات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

وبدروه قال عضو المجلس البلدي الشمالي ممثل الدائرة التاسعة جاسم المهدي، ان صدور تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق بادرة جيدة تنقصها بعض الأمور المتعلقة بتشخيص أنواع المشاكل التي حدثت، «حيث سقط من التقرير التوصيف الدقيق لأنواع المشاكل والانتهاكات التي شهدتها البلاد»، مضيفاً «تمنينا أن نرى حلولا ومعالجة لأنواع المشاكل التي تحدث عنها رئيس لجنة تقصي الحقائق محمود بسيوني».

وفي سياق متصل أكّد الأكاديمي بجامعة البحرين الدكتور علوي الهاشمي أن لدى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة رؤية حكيمة للحفاظ على الدولة وترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية، حيث طلب تشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق هي ثمرة من ثمار وإنجازات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد، مشيداً بالعمل الكبير الذي قام به أعضاء اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق، ومعتبراً أن قرار تشكيل لجنة مستقلة من قبل القيادة السياسية هو في حد ذاته جرأة، وبلا شكّ فإنها ستنعكس إيجابا على صعيد دفع عجلة الإصلاح والعمل الديمقراطي في البلاد.

وذكر الهاشمي بأن الدولة ستستفيد بلاشكّ من التقرير لإصلاح مواقع الخلل التي ساهمت في تزايد وتيرة الأحداث التي شهدتها المملكة منذ 14 فبراير الماضي، ولابد من العمل العاجل لإصلاح الأخطاء والبدء في السير مجدداً بمسيرة الاصلاح لأجل الوصول إلى أعلى درجات من الديمقراطية.

وتابع قائلاً «حان الوقت ليتبادل أبناء الشعب التسامح والمحبة والتأكيد على المودة، وذلك من أجل الحفاظ على البلاد ومستقبل الأجيال القادمة، ترسيخ حالة الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي، داعياً جميع فئات المجتمع للعمل على ترسيخ دور الوحدة الوطنية.

من جانبه، قال عضو المجلس البلدي بمحافظة المحرق محمد المطوع، ان تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق يحتوي على درجة عالية من الشفافية والوضوح والمصداقية والحيادية، حيث لم يقف التقرير في صف جهة معينة وأدان جميع الأطراف المسؤولة عن الأخطاء التي شهدتها المملكة ومن بينهم بعض رجال الأمن.

وذكر المطوع أنه يرى الرضا من قبل أطراف عديدة حول التقرير وتوصياته، مشيداً في ذات الوقت بحديث بسيوني عندما انتقد المعارضة التي رفضت مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، حين دعا أطراف المعارضة المعتصمين بدوار مجلس التعاون للجلوس والتحاور لتبادل وجهات النظر والخروج بحلول لإنقاذ البلاد.

وأشاد المطوع بفكرة إنشاء صندوق تعويضات للمتضررين، مطالباً في ذات الوقت بتطبيق الأحكام الشرعية الاسلامية والقصاص لمن قام بالقتل، حيث لايمكن مخالفة الشريعة الاسلامية في أحكامها إلا اذا حدث هناك تنازل، مشدداً على أن الأرواح لايمكن تعويضها بأي ثمن، مطالباً بتنفيذ العقوبات على المخالفين الذين ارتكبوا جرائم وعدم التهاون في الأحكام القضائية لدى سير دعاوى القضايا بالمحاكم.

إلى ذلك قال الأكاديمي الأستاذ الدكتور وهيب الناصر سيكون التقرير نقطة فاصلة بين عدد من فئات المجتمع، حيث سيكون هناك من هو راضٍ وآخر غير موافق على تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق، إلا أن التقرير يجب النظر إليه من زاوية الحفاظ على الدولة والمسير في مسيرة الإصلاح لتحقيق الديمقراطية.

ودعا الناصر كافة فئات المجتمع البحريني للعمل على لم الشمل والالتفاف حول القيادة السياسية، ليكون مستقبل البلاد أفضل مما هو عليه، حيث المصلحة الوطنية والعيش بحب وسلام وأمان وود

ووئام أهم من تناول القضايا التي تؤدي للعنف وجر البلاد إلى الفوضى، فهناك قضايا معيشية مهمة يجب على المواطن أن يفكر فيها من أجل تحقيق الازدهار.

وشدد الناصر على ضرورة عدم الاستجابة لدعوات المندسين الذين لا يحبون للبحرين الخير، حيث نحتاج في هذه المرحلة طرح مشاريع إنسانية تجمع القلوب وتتجاوز ما حدث في البلاد من انقسام طائفي مريع.

خالد شاهين

اكبر جعفري

عمران الموسوي

عبدالرحمن فخرو

كاظم السعيد

طالبوا بضرورة تعاون كل الأطراف من أجل عدم عودة الأحداث المؤسفة والانقسام الطائفي .. اقتصاديون:

الإسراع بتنفيذ توصيات التقرير سينشّط الوضع الاقتصادي

كتب – محرر الشؤون الاقتصادية:

أشاد اقتصاديون ورجال أعمال بخطاب جلالة الملك وبتوصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، معتبرين أنها ستؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ البحرين، وأنها تضمنت تفاصيل مهنية واستعراضاً شفافاً للأحداث التي مرّت بها البلاد، واستعراضاً لأخطاء الطرفين، والكثير من الحقائق.

ودعا الاقتصاديون إلى ضرورة المعالجة السريعة للأزمة وأخذ التوصيات التي وضعها تقرير لجنة تقصي الحقائق وخطاب جلالة الملك باعتبارهما الأساس الذي سيؤدّي إلى المزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية ومعالجة الأخطاء ومكامن الخلل.

وشدد الاقتصاديون المتحدثون مع «الأيام» على ضرورة البدء بتدشين المصالحة الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب البحريني، ولمّ الشمل لأجل السير بمسيرة المشروع الإصلاحي الذي جاء به جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة منذ توليه مقاليد الحكم، مشددين في ذات الوقت على ضرورة تحسين كافة الظروف وتهيئة الأجواء والمناخ المناسب لتنشيط حركة الاقتصاد في البلاد وجذب المستثمرين.

وقال الخبير الاقتصادي الرئيس التنفيذي لاستشارات جافكون لتحسين الإنتاجية أكبر جعفري إن «المعالجة والتوصيات التي وضعها تقرير لجنة تقصي الحقائق وخطاب جلالة الملك يعتبر حدثاً هاماً لمعالجة أخطاء المرحلة ومدى فعالية الحكومة في تنفيذ تلك التوصيات بكل مصداقية».

وأشار جعفري «إلى أن المقترحات التي وضعتها اللجنة تعتبر مهمة وحساسة وأن المطلوب من أجهزة الحكومة تنفيذ وتفعيل تلك التوصيات في مرحلة زمنية قصيرة، كما أن المطلوب هو العمل على إعادة الثقة المفقودة بين مكونات الشعب وخلق حالة من الوئام ونشر ثقافة التسامح والمحبة».

ولفت «إلى أن المعالجة السريعة لتداعيات الأحداث ستنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني وعلى حركة الاستثمار في البلاد، وهو الذي سينعكس إيجاباً على كافّة مناحي الحياة».

وشدد جعفري على ضرورة الإسراع بتنفيذ تلك التوصيات والاستجابة الفعلية لقرارات القيادة السياسية في المملكة وتنفيذ القرارات بحذافيرها لكسب ثقة الشعب والعالم أجمع.

من جانبه، قال رئيس لجنة الشركات الكبرى بغرفة تجارة وصناعة البحرين، وعضو مجلس إدارة الغرفة، صقر شاهين إن كلمة جلالة الملك ركزت على سيادة الأمن والقانون ومنع تكرار التجاوزات من أي طرف كان، لافتاً إلى أن جلالته دعا لدراسة تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ونتائج تحقيقها بكل عناية وتعيين فريق حكومي لذلك، بحيث يتولى تنفيذ التوصيات كما جاءت».

وقال «إن الكلمة السامية كانت عين الصواب لتقييم الأحداث التي مرت بها المملكة لمعالجة تداعيات الأحداث التي شهدتها المملكة».

وأضاف «إن الأمن والأمان هما ركيزتان أساسيتان لاستعادة النشاط الاقتصادي في المملكة ولاستعادة ثقة المستثمر الأجنبي وتحقيق النمو الاقتصادي».

بدوره قال رجل الأعمال كاظم السعيد إن «يوم تسليم لجنة تقصي الحقائق لتقريرها هو يوم تاريخي، وأن التقرير وضع النقاط على الحروف، وكشف عن الكثير من الحقائق».

ولفت «إلى أن تشكيل اللجنة كان دليلاً واضحاً على أن جلالة الملك صادق كل الصدق في معالجة الأزمة التي مرّت بها البلاد بحيث يحصل كل ذي حق على حقه، وينال كل مخطئ جزاءه، وبما يقود إلى رجوع الأمور إلى مجاريها وإلى إعادة اللحمة الوطنية بين كافة المكونات».

وقال «إن كلمة الملك كانت معبرة وتضمن دعوة صريحة لضرورة إعادة اللحمة الوطنية من جديد»، لافتاً إلى أن اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق قامت بجهد جبار ولم تنحز لأي جهة كانت وكان جل عملها خدمة لمستقبل زاهر لمملكة البحرين».

وأشار السعيد «إلى أن دعوة جلالة الملك في خطابه الأخير ركزت على تجاوز الأخطاء الواردة في التقرير وأن الأمور المقترحة كانت بمثابة تضميد للجراح ولإعادة اللحمة الوطنية بين أبناء الشعب وأن أمله الوحيد وضع مصلحة البحرين أمام مستقبل الجميع وتجاوز أخطاء المرحلة السابقة».

من جهته رأى رجل الأعمال عبدالرحمن بن يوسف فخرو أن اللجنة التي شكلها جلالة الملك لتقصي الحقائق كانت خطوة غير مسبوقة في العالم العربي، وعلامة مضيئة وفارقة للبحرين، مطالباً «الجميع حكومة ومعارضة وموالاة بقبول النتائج التي توصلت لها اللجنة لما تتمتع به اللجنة من صدقية كبيرة واحترافية حيث تشكلت من خبراء عالميين».

وشدد على أهمية «تصحيح الأخطاء وتعويض المتضررين ليكون ذلك بداية للمصالحة التي ستفتح باباً لإنعاش المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعياً وفي كل الجوانب».

وأشاد فخرو بكلمة جلالة الملك، مشيراً إلى أنها كانت «في غاية الروعة والاتزان، والقبول بما جاء في التقرير».

ورأى أن «جلالة الملك كان ينتظر صدور التقرير لإطلاق المزيد من الإصلاحات التي ستنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني ولن يكون لها مثيل من قبل».

وذهب إلى أن «أي إصلاح مجتمعي ينعكس على الاقتصاد إيجاباً وأي صدام يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد حيث إن الاقتصاد حساس جداً بالأحداث التي تجري في المجتمع».

إلى ذلك أشاد رجل الأعمال عمران الموسوي بأمانة التقرير وكشفه للحقائق وتأكيده على أن ما حصل هو مطالبات لا علاقة للمطالب بولاية الفقيه والأجندات الإيرانية.

وأضاف الموسوي «لنكن واضحين كانت هذه الحقائق معروفة لدى الأوساط في الشارع الشيعي في حين أن الشارع السني كان يعتقد أنها مع تواطئ إيراني وولاية فقيه وجاء التقرير ليفند كل تلك الاتهامات».

وتابع الموسوي «رئيس اللجنة واعضاؤها، أكدوا على أن ما حدث مطالب شعبية ثم تطورت لتصل إلى ما وصلت إليه؛ ونحن نؤكد أن الولاء للوطن ولجلالة الملك، وأن هذه الأمور التي تم الإعلان عنها يجب أن لا تتكرر حتى لا نقوم بعمل لجان في كل مرة للتحقق منها».

وأوضح الموسوي «المبادرات الآن منتظرة من جلالة الملك في تفعيل التوصيات للخروج من الأزمة التي تمر بها البحرين، فقد كان كلام جلالة الملك حكيما ونحن نتمنى سرعة تنفيذ التوصيات».

لجنة بسيوني: لم نتوصل إلى أن التعذيب كان سياسة للدولة

أكد تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق أن ممارسات سوء المعاملة المنظمة توقفت بعد 10 يونيو 2011 وأخذ المسؤولون خطوات لوقف مثل هذه الممارسات وكانت فعالة، وأكد التقرير بوضوح: «لم يتوصل التقرير إلى أن التعذيب كان سياسة للدولة»، مؤكداً أن (الفقرة 1080 من التقرير) تتحدث عن ممارسات ممنهجة بخصوص إلقاء القبض وليس في التعذيب.

وعن الخطوات التي تم اتخاذها بالفعل أكد التقرير أن هناك ملاحقات قضائية ضد 20 مسؤولا لسوء المعاملة والموت. وشكلت لجنة من وزارة الداخلية لمراجعة وفحص مراكز التوقيف.

وقررت اللجنة أن الممارسات الممنهجة «لم تكن سياسة حكومية». موضحاً في هذا الشأن أن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة التعذيب كانت قد أشارت «أن الاعتبارات الخاصة بوجود ممارسات تعذيب ممنهجة عندما يظهر بوضوح أن حالات التعذيب لم تحدث مصادفة في مكان محدد وزمن محدد، ولكن يتم رؤيتها على أنها شيء معتاد عليه وبشكل واسع ومتعمد في على الأقل جزء معتبر من إقليم الدولة موضع الاتهام، ويمكن أن يكون التعذيب في الحقيقة سمة ممنهجة دون أن ينتج عن نية مباشرة من الحكومة، ويمكن أن يكون تالياً على عوامل خارج سيطرة الحكومة ووجودها يؤشر على تناقض بين السياسة التي تحددها الحكومة المركزية وتطبيقها من خلال الإدارات المحلية».

لجنة تقصي الحقائق:

لا دليل على تورط وحدات قوات درع الجزيرة المشتركة

ذكر تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ان حكومة البحرين اوضحت للجنة ان لديها معلومات اخرى تفيد تدخل جمهورية ايران الاسلامية في الشئون الداخلية لمملكة البحرين الا انه لدواعي الامن والسرية لم تشأ حكومة البحرين اطلاع اللجنة عليها.

وقال التقرير ان اللجنة لم تجد ثمة دليل يفيد تورط وحدات قوات درع الجزيرة المشتركة التابعة لمجلس التعاون الخليجي التي كانت منتشرة في البحرين ابتداء من يوم 14 مارس 2011 في اية انتهاكات لحقوق الانسان.